هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة البحرين

كلية الحقوق

الماجستير في القانون الخاص

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 31 مايو – 2 يونيو 2021

HA018-C3-R018

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2022

جدول المحتويات

أ. مقدمة.....3

ب. بيانات البرنامج.....5

ج. ملخص الأحكام.....7

د. المعايير والمؤشرات 9

المعيار (1) 9

المعيار (2) 23

المعيار (3) 34

المعيار (4) 43

هـ. الاستنتاج.....53

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

*المعيار 1: **برنامج التعلُّم***
*المعيار 2: **كفاءة البرنامج***
*المعيار 3: **المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
*المعيار 4: **فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص مختصر عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمٌ العام للبرنامج.

ويتناول التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة البحرين
الكلية/ القسم*	كلية الحقوق – قسم القانون الخاص
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	ماجستير في القانون الخاص
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	–
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
عدد الوحدات*	**9** وحدات بالإضافة إلى الأطروحة
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
أهداف البرنامج*	• تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة؛ لمزاولة العمل القانوني بكفاءة وفعالية. • توظيف البحث القانوني في مجال خدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل. • تعميق الدراسات القانونية بما يكفل تطوير العمل التشريعي والقضائي والفقهي.
مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	• الدراسة المعمقة لفروع القانون.

	• القدرة على تحليل وتأصيل النصوص والوقائع القانونية. • القدرة عل التفنيد والترجيح بين المواقف الفقهية المختلفة والتشريعات المقارنة. • القدرة على استعمال مهارات البحث العلمي في إعداد الدراسات والبحوث القانونية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل والمجتمع. • القدرة على مباشرة كافة الأعمال القانونية والقضائية بكفاءة وتميز.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم

جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	**مستوف**
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	**مستوف**
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	**مستوف**

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	غير منطبق
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	**مستوف**
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الإستراتيجية.

الحكم: *مستوف*

- علمت لجنة المراجعة – من خلال مراجعة تقرير التقييم الذاتي – بوجود إطار تخطيط أكاديمي واضح يشير إلى وجود صلة بين البرنامج وأهدافه، كما أنَّ إطار التخطيط الأكاديمي للبرنامج يضمن ملاءمته للأهداف، حيث تم طرح البرنامج استنادًا إلى نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين. كما أن عملية طرح البرنامج متسقة مع متطلبات نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، وسياسة التعليم والتعلم في الجامعة. وقد جاءت أهداف البرنامج متسقة مع مخرجاته التعليمية، والمخرجات التعليمية للجامعة، والتي بدورها مرتبطة برسالة ورؤية الكلية والجامعة بشكل عام. وقد اتَّضح ذلك من خلال فحص استمارات توصيف مقررات البرنامج، ونظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية. ومن خلال المقابلات الافتراضية التي أجرتها لجنة المراجعة، اتَّضح أنَّ البرنامج يهدف إلى تمكين الطالب من القيام بالعمل القانوني بفاعلية كعضو في الجماعة المهنية القانونية على مستوى الماجستير.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أن المخاطر المحتملة تشمل حداثة البرنامج، وتخوف الطلبة من الإقبال على الدراسة فيه؛ لوجود قناعة لديهم أنَّ الكلية تطبق معايير تقييم متشددة، وعدم وجود عدد كاف من أعضاء الهيئة الأكاديمية بدرجة أستاذ، أو أستاذ مشارك قادرين على التدريس باللغة الإنجليزية، حيث تعاني الكلية من عدم وجود أعداد كافية من المدرسين بدرجة أستاذ، وفقًا لما

ورد في تقرير التقييم الذاتي للبرنامج. وتسعى الكلية إلى حل المشكلة مؤقتًا من خلال التعاقد الجزئي مع أعضاء هيئة تدريس من خارج الجامعة. ولقد لاحظت اللجنة سرعة استجابة الكلية للانتقال إلى التعلم عن بعد في ظل جائحة كورونا، ومواءمة طرائق التعليم والتقييم مع ظروف الجائحة، ويمكن التمثيل على ذلك بقرار الكلية فيما يتعلق بنظام التقييم خلال الفصل الدراسي الأول 2020–2021. وتتولى تحديد المخاطر المحتملة مجموعة من اللجان على مستويات مختلفة، حيث تؤدي لجنة المناهج والدراسات العليا، في قسم القانون الخاص، والكلية، والجامعة دورًا مهمًّا في هذه العملية جنبًا إلى جنب لجنةِ الجودة في القسم، بالإضافة إلى مكتب ضمان الجودة في الكلّية، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن هذا التنظيم للمخاطر المحتملة على جميع المستويات، وسبل مواجهتها.

- تم تصميم وطرح برنامج الماجستير في القانون الخاص، طبقًا لنظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، وسياسة ضمان الجودة في جامعة البحرين وسياسة التعليم والتعلم، وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية، وتقرير التقييم الذاتي– أن البرنامج لم يتم تسكينه بعد على الإطار الوطني للمؤهلات، وأنَّ الكلية جادة في استكمال تسكينه، بما يتوافق مع الإطار الوطني للمؤهلات في مملكة البحرين، حيث سيتم ذلك وفق خطة تسكين برامج جامعة البحرين المعدة من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، بعد التشاور مع أعضاء اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ولجنة المراجعة تحث الكليةَ على الإسراع في تسكين البرنامج على الإطار الوطني للمؤهلات. كما تقترح اللجنة أن يقوم القسم بتوسيع نشاطه التوعوي بخصوص عملية تسكين المؤهلات لجميع الأطراف ذات العلاقة، حيث اتَّضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات أثناء الزيارة الافتراضية – أن عملية تسكين المقررات على الإطار الوطني للمؤهلات غير واضحة بشكل كافٍ لجميع أعضاء هيئة التدريس.

- يوجد للبرنامج مسمًّى معتمد هو "برنامج الماجستير في القانون الخاص"، وهذا هو المسمى المعتمد رسميًّا، والموثق في جميع الوثائق، والشهادات الرسمية المتعلقة به. وقد تحققت لجنة المراجعة من شهادة الدرجة العلمية التي تُمْنَحُ للطلبة، وهي تتضمن بيانات عن اسم البرنامج، ونوعه ومستواه، واسم الطالب الحاصل على شهادة الماجستير. ولاحظت لجنة المراجعة – من خلال اطلاعها على الخطة

الدراسية للبرنامج، ونموذج الجدول الدراسي لطالب مسجل في برنامج الماجستير، وتوصيف المقررات– أنَّ كل هذه الوثائق تحمل ذات الاسم.

- يتضمن البرنامج أهدافًا تعليمية تتسم بالوضوح، وقد تم تصميمها بطريقة ملائمة تؤدي إلى تحقيق المعرفة القانونية، والمهارات الفكرية، والعملية المطلوبة؛ لتلبية احتياجات القطاع القانوني في مملكة البحرين مثل مهارات البحث العلمي القانوني، والتحليل، والنقد، والتدريس، والمحاماة، والقضاء. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال اطلاعها على مستند كتيب كلية الحقوق، وتقرير التقييم الذاتي، وأيضًا من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ الأهدافَ التعليميةَ للبرنامج تتوافق وترتبط مع أهداف كلية الحقوق، ومع رسالة وأهداف جامعة البحرين وفقًا لما تضمنه مستند نظام الدراسات العليا في الجامعة وملاحقه وفي سياق مراجعة البرنامج مع الجهات ذات العلاقة، علمت لجنة المراجعة أنَّ الكلية قامت مؤخرًا بإجراء مراجعة للأهداف التعليمية للبرنامج، وتقييم مدى مواءمة أهداف كلية الحقوق، وأهداف البرنامج؛ بناءً على التغذية الراجعة من لجنة أرباب الأعمال، والخريجين في الاجتماع رقم: (2) لسنة 2020–2021.

- بناءً على ما ورد في كتيب ضمان جودة التعلم الصادر عن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ البرنامجَ يحقق رسالة كلية الحقوق، وأهدافها التعليمية الإستراتيجية. وقد ورد في كتيب كلية الحقوق، أنَّ رسالة الكلية تتمثل في: "إعداد كوادر قانونية متميزة للعمل في مجال القضاء والمحاماة والدوائر القانونية بالوزارات والمصالح الحكومية والخاصة، وذلك بتوفير تعليم قانوني متميز، وإعداد الطلبة ذهنيًّا وعمليًّا بالخبرات اللازمة بمهنية واحتراف عالييْن من خلال طرح برامج أكاديمية متخصصة، ودراسات قانونية معمقة، بما يتواءم مع رسالة الجامعة." وهي تنسجم مع أهداف البرنامج وتنسجم أيضًا مع أهداف جامعة البحرين وجميعها يهدف إلى تزويد القطاع القانوني الحكومي والخاص بخريجين ذوي كفاءة عالية في البحث العلمي والمعرفة القانونية. وقد اطلعت لجنة المراجعة على ثلاث مصفوفات وردت في تقرير التقييم الذاتي، حيث أظهرت تلك الجداول أهداف البرنامج، ومساهمتها في تحقيق أهداف الكلية والجامعة، كما يظهر في المصفوفات الارتباط بين أهداف البرنامج ورؤية الكلية، ورسالتها، ورسالة الجامعة.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- توجد مواصفات عامة للخريجين معروفة على مستوى الجامعة، وتظهر من خلال مخرجات التعلم المستهدفة فيها، وهي ستة مخرجات تعليمية (التواصل – الكفاءة في تقنية المعلومات – المهارات المعرفية ومهارات التفكير النقدي – مهارة إدارة المعلومات – حس المسئولية والنزاهة – التعلم مدى الحياة). وقد برزت مواصفات الخريجين في الأهداف التعليمية المعتمدة للبرنامج من خلال فحص لجنة المراجعة لمستند كتيب كلية الحقوق، ومنها تزويد المجتمع البحريني بكفاءات قانونية متميزة، وتوظيف البحث القانوني العلمي في خدمة المجتمع. وبرزت أيضًا في مخرجاته التعليمية المتوقعة، وهي: الدراية المعمقة لفروع القانون الخاص، القدرة على تحليل وتأصيل النصوص والوقائع القانونية، القدرة على التفنيد والترجيح بين المواقف الفقهية المختلفة والتشريعات المقارنة، القدرة على استعمال مهارات البحث العلمي في إعداد الدراسات والبحوث القانونية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل والمجتمع، والقدرة على مباشرة كافة الأعمال القانونية والقضائية بكفاءة.

- يقوم البرنامج على تحديد الأهداف والمخرجات التعليمية المتوقعة له، كما أن دليل ضمان الجودة، يبين متطلبات البرامج الأكاديمية، من حيث وجود أهداف ومخرجات تعليمية محددة على مستوى البرنامج، ومستوى المقررات الدراسية، وتشتمل استمارة توصيف البرنامج الأكاديمي، على هذه المخرجات التعليمية، وبمطالعة لجنة المراجعة لنظام طرح البرامج، والمقررات الأكاديمية وتطويرها، يتبين أنه يتضمن توضيحًا لكافة مخرجات التعلم المتوقعة للبرنامج، وربطها مع أهدافه التعليمية، والربط أيضًا بين مخرجات التعلم المتوقعة للبرنامج الأكاديمي، ومخرجات التعلم المتوقعة للجامعة. كما اتَّضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – الوعي حول أهمية الربط بين المخرجات التعليمية والأهداف التعليمية للبرنامج، ومن خلال اطلاع لجنة المراجعة على تقرير التقييم الذاتي، يتضح لها أنَّ المخرجات التعليمية للبرنامج مناسبة لمرحلة الماجستير القائم على البحث، والتطوير، والإبداع، واستخدام مهارات البحث العلمي، والتحليل، والتأصيل للنصوص والوقائع القانونية المتعلقة في تخصص

القانون الخاص، بشكل يخدم تحقيق وتلبية احتياجات سوق العمل المحلي. إلا أنَّه لا يوجد تمييز بين مخرجات برنامجي الماجستير في القانون الخاص، والماجستير في القانون العام.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ مخرجات التعلم للبرنامج تُقَاسُ بشكل مباشر من خلال عملية تقييم المقررات (امتحانات، عروض تقديمية، بحوث، حلقات نقاشية)، والتقييم غير المباشر عبر الاستبانات المختلفة، التي يملؤها الخريجون، والطلبة، وأرباب الأعمال. كما تتضح هذه المخرجات من خلال الأطروحة، وهي الإنتاج البحثي للطالب الذي تظهر فيه معظم مخرجات التعلم المطلوبة من ناحية البحث العلمي، والنقد، والتحليل، والتفسير، والقدرة على معالجة المشكلات القانونية. ولقد علمت لجنة المراجعة – من خلال تقرير التقييم الذاتي– أنَّ مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كلية الحقوق قد أجرى في العام الأكاديمي 2021/2020، دراسةً وبحثًا لمقارنة البرامج الأكاديمية للكلية مع برامج أكاديمية أخرى في جامعات أخرى؛ لقياس مدى توافقها مع مخرجات التعلم المطلوبة. وقد اتضح للجنة المراجعة أنَّ المقايسات المرجعية التي أجريت قد تمت من خلال الرجوع إلى البيانات المتوفرة على المواقع الإلكترونية لتلك الجامعات، ولم تشمل مخرجات التعلم للبرنامج مع بعض من هذه الجامعات؛ لأنها غير موجودة على الموقع الإلكتروني. وعليه، فإن لجنة المراجعة توصي القسم بإجراء مقايسات مرجعية لمخرجات التعلم لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، بحيث تكون أكثر شمولاً من خلال التواصل المباشر مع جامعات إقليمية ودولية مناظرة؛ لتجنب الاستناد إلى بيانات قديمة غير محدثة على تلك المواقع؛ لضمان دقة وشمولية المقايسات التي تتم، والتمييز بين المخرجات التعليمية المستهدفة لبرنامجي الماجستير في القانون الخاص، والماجستير في القانون العام.

- بالرجوع إلى تقرير التقييم الذاتي، والمستندات الخاصة بتوصيف كل مقررات الماجستير في القانون الخاص، تبين للجنة المراجعة وجود مخرجات تعلم مطلوبة لكافة المقررات الدراسية، وأنها مرتبطة بالمخرجات التعليمية للبرنامج، وقد تم صياغتها بالرجوع إلى الإطار الوطني للمؤهلات على سبيل المثال: مقرر مناهج البحث (Law500)، لديه مخرجات تعلم مطلوبة منسجمة بشكل كبير مع المخرجات التعليمية للبرنامج، وهذه المخرجات متناسبة مع مستوى المقرر. كما أنَّ تقارير المقايسة المرجعية بينت للجنة المراجعة أن محتوى المقررات، وخطة البرنامج تتوافق – بدرجة كبيرة – مع

المقررات التي يتم تدريسها في كليات الحقوق المماثلة. وكما ذكر في الفقرة: (1.1) أنَّ برنامج الماجستير في القانون الخاص لم يتم تسكينه بعد.

- اطلعت لجنة المراجعة على توصيف مقررات الماجستير في القانون الخاص، واتضح ربط جميع مخرجات تعلم المقررات بالمخرجات التعليمية للبرنامج. أمَّا بالنسبة لتوصيف مقرر الأطروحة (LAW530)، فلم يتوفر فيه الربط بين المخرجات. لذلك، توصي لجنة المراجعة القسم بالتأكد من ربط كافة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات في البرنامج مع مخرجات تعلُّمه المطلوبة؛ للتمكن من الحكم على توافقها.

- بعد اطلاع لجنة المراجعة على توصيف مقررات البرنامج، تبين وجود ربط وتوافق بين مخرجات التعلم المطلوبة لمكونات الجانب البحثي مع مخرجات تعلم البرنامج، حيث ظهر ربط هذه المخرجات في مقرر مناهج البحث، مع مخرجات التعلم المتوقعة للبرنامج، كما أنَّ أطروحة الماجستير قائمة على البحث العلمي وأصوله وأخلاقياته. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية التي أُجْريت – التوافق والربط بين مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج الماجستير في القانون الخاص والمخرجات المطلوبة من الجانب البحثي.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- يتكون برنامج الماجستير في القانون الخاص من (33) ساعة معتمدة، حيث يبلغُ عدد الساعات المعتمدة للمقررات الدراسية الإجبارية ثمانية مقررات بواقع (24) ساعة معتمدة، في حين تُخصص (3) ساعات معتمدة لمقرر اختياري واحد يدرسه الطالب، و(6) ساعات معتمدة لإطروحة الماجستير. وقد اتضح للجنة المراجعة أنَّ الخطة الدراسية للبرنامج، واستمارة توصيف المقررات، تبين أنها تراعي مبدأ التدرج في تدريس المقررات ابتداءً من المقررات المخصصة لبناء المفاهيم الأساسية في البحث

العلمي، والاستنتاج، والتحليل، والمبادئ العامة في القانون، ثم تنتقل الخطة بالطالب إلى الفصل الثاني والثالث اللذيْن يتضمنان مقررات تُكْسِبُ الطالبَ المهارات الوظيفية والمعرفية اللازمة للعمل القانوني. كما تتضمن الخطة الدراسية بيانًا للمتطلبات السابقة التي يجب على الطالب استيفاؤها قبل دراسة المقرر، وذلك كما هو مبين في توصيف المقررات ولجنة المراجعة ترى أنَّ مقررات البرنامج تتدرج من حيث العمق، حيث تبدأ بالمفاهيم والموضوعات المناسبة والبسيطة، ثمَّ تنتقل إلى عرض الموضوعات بصورة أعمق وأشمل؛ تتناسب مع ما يتعينُ على طالب ماجستير أن يكون ملمًّا بها. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن الحد الأدنى للعبء الدراسي للطالب هو (6) ساعات معتمدة، والحد الأقصى (9) ساعات معتمدة، وهو عبء دراسي مناسب ومتوازن.

- توصلت لجنة المراجعة إلى أن البرنامج يتمُّ تحديثه ومراجعته من قِبَلِ لجنة المناهج في الكلية، حيث يتم تحديث المنهج الدراسي بانتظام في ضوء متطلبات سوق العمل، ومن خلال عمليات المقايسة المرجعية التي أجريت مع كليات الحقوق المماثلة، والمقايسة مع معايير جمعيات مهنية كجمعية المحامين الأمريكية. وتؤخذ في الاعتبار الاقتراحات التي يقدمها الطلبة، واللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين من خلال الاستبانات التي يتم تجهيزها من قِبَلِ مكتب ضمان الجودة بالكلية وقد تبين من المقايسة المرجعية أنَّ الخطة الدراسية تتفق من حيث عدد الساعات المعتمدة، والمدة الدراسية للبرنامج مع تلك المعمول بها في الجامعاتِ المُقَارَنَةِ التي تنتمي لذات النظام القانوني اللاتيني. وقد تمت آخر مراجعة للبرنامج في العام الأكاديمي 2014–2015، من قِبَلِ هيئة جودة التعليم والتدريب، كما تمت مراجعته داخليًّا في العام الأكاديمي 2017–2018. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية التي أجريت – أنَّ المراجعةَ القادمة ستكون في العام الأكاديمي القادم 2021–2022.

- اتضح للجنة المراجعة – من خلال الاطلاع على مستند دليل الطالب – أنَّ الخطة الدراسية للبرنامج تجمع بين النظرية والتطبيق كمقرر فلسفة القانون (Law501) نظري، ومقرر قانــون المرافعات (Law 512) تطبيقي، ويدرس الطالب المقررات من خلال دراسة الأحكام القضائية البحرينية والمقارنة، كما أنَّ الأطروحة العلمية، هي تطبيق لجميع مهارات البحث العلمي التي اكتسبها الطالب. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أن أعضاء هيئة التدريس يقدمون المحتوى المعرفي للمقرر بجزئين؛ جزء نظري، وجزء تطبيقي، وفقًا للتوصيف المعد مسبقًا للمقرر الدراسي، حيث تراعي

التوصيفات المعدة طبيعة كل مقرر، بحيث يتم إكساب الطلبة المعارف في الجزء المعرفي النظري، والمهارات في الجزء المتعلق بمهارات المهنة القانونية التي يجب على الطالب اكتسابها مثل: مهارة النقد، والتحليل، والاستنتاج، والجدل القانوني، وحل المشكلات، والقدرة على الحديث أمام الجمهور، والدفاع عن الحجة والرأي. كما يوجد تدقيق على ملفات المقررات في نهاية كل فصل دراسي من قِبَلِ لجنة الجودة في القسم، ومكتب ضمان الجودة في الكلية. كما أنَّ الاستبانات التي توزع على الخريجين، والطلبة، ونتائج تحليلهما تعكسُ مدى رضاهم عن الجانب العملي التطبيقي والنظري في البرنامج. وهذا ما أكده الطلبة والخريجون خلال المقابلات الافتراضية.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال الاطلاع على الخطة الدراسية المعتمدة، وتوصيف مقررات البرنامج – أنَّ محتوى المقررات الدراسية شاملٌ بما يكفي؛ لتغطية جميع العناصر الرئيسة التي يلزم أن يتناولها المقرر، ويتشابه محتوى المقررات – بوجه عام – مع ما جرى عليه العمل في المقررات التي يتم تدريسها في كليات الحقوق المناظرة، حيث إن محتوى الخطة الدراسية للبرنامج يتفق، من حيث عدد الساعات والمدة الدراسية، مع عدد الساعات والمدة الدراسية لبرامج الجامعات العربية التي تمت المقايسة المرجعية معها، والمعايير القومية الأكاديمية لقطاع كليات الحقوق في مصر، ومعايير الجمعية الأمريكية. كما أنَّ الخطة الدراسية للبرنامج تعتمد مبدأ التدرج والتعمق.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية، وتوصيف كل مقررات البرنامج – أنَّ الخطة الدراسية لمقررات الماجستير تعتمد على مراجع حديثة ومناسبة؛ إذ يخصص كل أستاذ قائمة بالمراجع الأساسية التي يمكن للطلبة الرجوع إليها أثناء المحاضرات، مراعيًا في ذلك حداثة المراجع، ومناسبة محتواها العلمي للموضوعات المطروحة في كل فصل. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنه من مهام لجنة المناهج في الكلية التأكد من توفر الكتب الحديثة التي تحتاجها الكلية في مجال القانون البحريني، حيث تكلف الأساتذة بتأليف كتب عند الحاجة؛ مما يدل على أنَّ أعضاء هيئة التدريس يستخدمون نتاج أبحاثهم العلمية، وما يقومون بتأليفه لخدمة المقررات الدراسية؛ لتمكين الطلبة من الاطلاع عليها والاستفادة منها.

- تبيّن للجنة المراجعة – من خلال فحص دليل كتابة الأطروحات العلمية في جامعة البحرين – أنَّ البرنامج قائمٌ على مقرر الأطروحة التي يقوم الطالب بإعدادها وفق الأصول العلمية المتعارف عليها تحت إشراف أحد الأساتذة، ويتعين التقيد بالقواعد والإجراءات الواردة في نظام الدراسات العليا، حيث

إنَّ نظام الدراسات العليا وملاحقه هو الإطار الذي يحكمُ الرسالةَ، ويضمن استيفاءَ مخرجات التعلم المطلوبة منها عن طريق تعزيز قدرة الطالب على التحليل، والتأصيل، والتقنيد، والترجيح في مجال البحث القانوني، وكتابة الأطروحة تحت إشراف الأستاذ المشرف على الرسالة.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ تدريب الطلبة على أخلاقيات البحث العلمي في تخصصهم، والتدريب البحثي المتعمق، يتمُّ من خلال دراسة مقرر مناهج البحث(Law500)، والذي يطلب فيه من الطالب إعداد بحث تحت إشراف مدرس المادة، ويراعي فيه كل مبادئ البحث العلمي لإعداد البحوث، وهو بمثابة تدريب، كما يتم أيضًا من خلال إنجاز أطروحة الماجستير، في ظل توفر إشراف وتوجيه المشرف على الرسالة، وهو عضو هيئة تدريس متخصص وخبير في الحقل العلمي لموضوع الرسالة، وعرضها على مناقش داخلي، وآخر خارجي؛ لإبداء الملاحظات حولها، وتقرير صلاحيتها للمناقشة.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة البحرين سياسةٌ للتعليم والتعلم، والتي أقرها مجلس الجامعة بتاريخ 12/25 /2018 (قرار رقم: 2018/635). ولدى الكلية سياسة تتوافق – بدورها – مع متطلبات سياسة التعليم والتعلم بالجامعة؛ إذ تهدف الكلية – من خلالها – إلى إعداد كوادر قانونية متميزة؛ للعمل في مجالِ القضاء، والمحاماة، والدوائر القانونية في الوزارات، والمصالح الحكومية، والمؤسسات الخاصة وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أن الكلية تحرص على توفير إستراتيجيات التدريس الفعالة المبنية على إشراك الطلبة، وإسهامهم في عملية التعلم، وخلق بيئة تفاعلية محفزة للتعلم، ويتمُّ ذلك من خلال اتباع مجموعة من أساليب التدريس التي تتناسب مع المقررات التي يتم تدريسها كحلقات النقاش، والتفاعل بين الطلبة وأستاذ المقرر، والبحث، والتحليل، والمقارنة، واستخدام العرض المرئي. وتقدر لجنة المراجعة تفعيل طرائق التدريس الإلكتروني، من خلال استخدام الصفوف الافتراضية عبر منصات التعلم عن بعد، والتي أصبحت معتمدة بشكل واسع كوسيلة لاستدامة التعليم والتعلم في ظل انتشار جائحة كورونا (كوفيد 19).

- اتضح للجنة المراجعة – من خلال تقرير التقييم الذاتي– أنَّ سياسة التعليم والتعلم المستخدمة في الكلية، تنسجم وتتوافق – بدورها – مع متطلبات سياسة التعليم والتعلم بالجامعة. وتأكيدًا لذلك يخضع البرنامج إلى الأحكام والنظم المطبقة على الدراسات العليا في الجامعة؛ إذ يتولى منسق الدراسات العليا في الكلية متابعة تطبيق تلك النظم بالتنسيق مع عمادة الدراسات العليا ويقوم أستاذ المقرر بنشر وتوزيع استمارة توصيف المقرر، على الطلبة في المحاضرة الأولى في بداية الفصل الدراسي، والتي تشرح مخرجات التعلم المطلوبة، وأساليب التدريس المستخدمة، والتي تتضمن المحاضرات النظرية، حلقات النقاش، والتحليل، والنقد، والمقارنة، إعداد البحوث والتقارير، استخدام المكتبة الرقمية، قواعد البيانات الإلكترونية المتاحة، العصف الذهني لإكساب الطالب مهارات البحث العلمي، العمل في مجموعات، وتقديم العروض المرئية.

- تتبنى الكلية تطبيق سياسة التعلم الإلكتروني كأحد أهم الأدوات المستخدمة في عملية التعليم والتعلم؛ من أجل الاستفادة من التقدم الحديث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين عملية التعليم والتعلم. ففي ظل جائحة كورونا، قامت الكلية بتفعيل التدريس الإلكتروني من خلال استخدام منصات التعلم عن بعد Microsoft Teams وBlackboard Collaborate. وتمَّ تدريب أعضاء هيئة التدريس، والطلبة على كيفية استخدام هذه المنصات، وتم عقد ورش عمل لطلبة الماجستير المسجلين في مقرر الأطروحة في كل ما يخصها من مهارات الكتابة، وتوافر النزاهة العلمية، واستخدام مصادر البحث الإلكترونية؛ ممثلةً في المكتبة الجامعية الإلكترونية، بما يضمن تحقق المخرجات التعليمية. كما شكلت الكلية لجنة التحول الرقمي؛ لمتابعة سير عملية التعلم الإلكتروني، وتذليل أي مشكلات تقنية. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ الجامعة تقدم البنية التحتية الإلكترونية الملائمة من حيث شبكة الإنترنت القوية، وأنظمة التعلم عن بعد من قبل مركز التعلم الإلكتروني في الجامعة الذي أدَّى الدورَ الأبرزَ في قيادة التحول الرقمي وبالنظر إلى نتائج الاستبانات التي أجريت لأعضاء هيئة التدريس حول مدى الرضا عن الأدوات، والتطبيقات المتاحة في تفعيل آلية التعلم الإلكتروني للعام الأكاديمي 2019–2020، لاحظت لجنة المراجعة رضا أعضاء هيئة التدريس عن التطبيقات الإلكترونية التي طرحتها الكلية للتدريس عن بعد.

- تشجعُ الكليةُ سياسةَ التعليم والتعلم القائمة على اعتبار الطلبة محور العملية التعليمية بإشراكهم الفاعل في عملية التعلم، حيث إنَّ توصيف المقررات في مرحلة الماجستير، قائم على البحث، والاستنتاج،

والتعمق، وتنمية مهارات البحث العلمي، والتعلم مدى الحياة عن طريق تكليف الطلبة بتحليل النصوص القانونية، والقيام بالتفنيد والترجيح بين المواقف المختلفة في المقررات. ويلاحظ التطبيق العملي في عدد من المقررات، حيث يلتزم الطالب بإعداد بحث قانوني مميز تحت إشراف مدرس المقرر، وكذلك مقرر الأطروحة الذي يهدف إلى إنتاج رسالة علمية رصينة تتبع أساليب البحث العلمي وأخلاقياته. كما يتم دعم ثقافة التعلم الذاتي/ المستقل، والتعلم مدى الحياة من خلال حث الطلبة على الالتحاق بالدورات التدريبية ذات الصلة بالتخصص، وورش العمل، والمشاركة، وحضور الندوات العلمية، والمؤتمرات القانونية. وتقدر اللجنة هذه الأنشطة؛ كونها تساعد الطلبة على اكتساب مهارة الدمج بين الجانبين النظري والتطبيقي، ومهارات التعلم المستقل.

- اتَّضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أن البرنامج يتضمن مقررات تركز على تعميق وتوسيع المدارك، وتطوير القدرات البحثية كمقرر مناهج البحث (Law500)، الذي يهدف إلى تعليم الطالب أساسيات البحث القانوني وأخلاقيات البحث العملي، وإكسابه المهارات اللازمة لإعداد الأبحاث القانونية بنفسه في مختلف الموضوعات، والتدريب العملي على كيفية إعداد بحث علمي يتفق مع المنهج العلمي الصحيح، الأمر الذي يحقق الهدف العام من الدراسة القانونية القائمة على التطبيق العملي، ويسهم في تحقيق المخرجات التعليمية. كما توجد مقررات القانون المدني، والقانون التجاري، والتحكيم التجاري الدولي، التي يتم فيها اختيار موضوع معين تتم دراسته بشكل معمق وموسع من كل جوانبه القانونية. كما أنَّ مقرر الأطروحة، قائمٌ على البحث العلمي، والابتكار، والتميز، حيث يتم تناول مشكلة قانونية عملية، وتحليلها، وبيان الرأي الفقهي فيها، ثم يبدي الباحث رأيَه وحجتَه، ويقدمهما على شكل توصيات للمشروع. ولتعزيز الإبداع، تنظم الكلية مسابقة البحث العلمي المتميز؛ مما يساعد في اكتشاف الطلبة المتميزين، وتشجيعهم على الإبداع والتميّز.

- يعدُّ التعلم مدى الحياة أحد المخرجات التعليمية للجامعة، وهي متوافقة مع مخرجات البرنامج. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ أعضاء هيئة التدريس يستخدمون أساليب مختلفة لتدريس مقررات البرنامج، بما يتوافق مع أهدافه؛ لتحقيق الأهداف التعليمية المرجوة منه فضلا عن التعلم القائم على حل المشكلات، التعلم القائم على التقصي، والتعلم القائم على البراهين؛ لإكساب الطالب مهارات حل المشكلات القانونية، وأخيرًا يتم استخدام التعلم الإلكتروني، وحضور

الندوات والورش المتخصصة؛ لإكساب الطالب مهارات التعامل مع التكنولوجيا؛ مما يعزز مسارات الإبداع في عملية التعلم.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ البرنامج يخضع لإطار التقييم المعمول به في جامعة البحرين، والمعتمد من قِبَلِ كلية الحقوق. ويتكون إطار التقييم من نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين وملاحقه، وتحديدًا الفصل الثامن منه. كما يخضعُ البرنامج للمبادئ الأساسية لنظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين ويخضع كذلك لمبادئ دليل الجودة، التي تتفق جميعها مع قرارات ولوائح مجلس التعليم العالي، ويتم الالتزام بتنفيذها بشكل تام ودقيق. كما يقوم أعضاء هيئة التدريس بتحديد طرائق التقييم مسبقًا في بداية كل فصل دراسي وتقديمها، وتوضيحها للطلبة ضمن استمارة الخطة الدراسية للمقررات. وقد قامت كلية الحقوق بإجراء الامتحانات التحريرية والشفهية لمقررات البرنامج إلكترونيًّا بموجب نظام التقييم في جامعة البحرين في التعلم الإلكتروني لفترة جائحة كورونا، وكذلك بموجب إرشادات التعلم الإلكتروني في الفترة الاحترازية، حيث تمت التقييمات بواسطة المنصات الإلكترونية المعتمدة من مجلس الجامعة. كما اعتمدت كلية الحقوق نظام مناقشة الأطروحات عن بعد، وذلك بعد أنْ تمَّ اعتماده من مجلس الجامعة.

- تخضع جميع سياسات وإجراءات التقييم في البرنامج للنشر على الموقع الإلكتروني لجامعة البحرين. كما تخضع للنشر من خلال الموقع الإلكتروني لعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي. حيث يتم الاطلاع عليها من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعة، كما يتم توضيحها للطلبة من قبل أعضاء هيئة التدريس ضمن استمارة الخطة الدراسية في بداية كل فصل دراسي.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية والاطلاع على ملفات المقررات – أنَّ كلية الحقوق تستخدم نوعين من التقييم، هما: التقييم التكويني والتقييم التجميعي للمقررات، حيث يتم قياس

ذلك من خلال إجراء الاختبارات الشفهية والتحريرية للطلبة، وكذلك من خلال المشاركات التي يقوم بها الطلبةُ، ومن خلال الأبحاث العلمية التي يُكَلَّفُون بها، حيث يقوم مدرس المقرر بتحديد أساليب التقييم المناسبة وفقًا لطبيعة المقرر الدراسي، وتوضيحها للطلبة في بداية كل فصل دراسي. وتوجد معايير واضحة وشفافة للتقييم، حيث توضع الإجابات النموذجية في ملف المقرر، وتوزع الدرجات على كل سؤال، كما تتوفر آليات واضحة ومباشرة؛ لتزويد الطلبة بتغذية راجعة حول مستويات أدائهم، ويتم ذلك من خلال كتابة عضو هيئة التدريس الملاحظات والتعليقات على ورقة الإجابة للطالب. كما يستطيع الطلبة طلب مراجعة نتائج تقييمهم مع أستاذ المقرر، ولهم الحق في طلب إعادة التقييم عند وجود خطأ في رصد أو منح الدرجة.

- تتبع الكلية في تقييم الأعمال البحثية الوسائل المناسبة لتلك الأبحاث سواء أكانت أبحاثَ تخرجٍ، أم أطروحات ماجستير، أم واجبات بحثية ضمن المقررات. ويُرَاعَى في تقييم البحوث أخلاقيات البحث العلمي، حيث يتم توجيه الطلبة إلى ضرورة الالتزام بأصول وأخلاقيات البحث العلمي. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أن عمادة الدراسات العليا تقوم بما يلزم؛ للتأكد من عدم وجود انتحال أكاديمي، أو نسب اقتباس عالية تتجاوز الـ (25%)، وذلك وفقًا لنظام مكافحة الانتحال الأكاديمي المُطَبَّق منذ سبتمبر 2013.

- تُسْنَدُ مهمة متابعة ومراجعة تقدم الطلبة في البرنامج إلى أستاذ المقرر الذي يقوم بمتابعة ومراجعة تقدم الطالب من خلال إشرافه على أدائه للتكليفات التي يكلفه بها الأستاذ، ويلزمه القيام بها، حيث يتابع الأستاذ مع الطالب اختيار عنوان البحث في بداية الفصل، ومدى صلاحيته كعنوان بحثي، كما يقوم الأستاذ برصد تقدم الطالب، ودعمه بالإشراف والتوجيه العلمي والأكاديمي – خلال إعداد خطة البحث وتقسيماتها – وتزويد الطالب بالملاحظات التحسينية والتصحيحية حولها، وكذلك من خلال مراجعة الأستاذ للبحث الذي تمت كتابته قبل إرساله للتقييم بالشكل النهائي، وتقديم ملاحظات حوله للطالب. وقد اتضح من المستندات المقدمة التي قامت لجنة المراجعة بفحصها، أنَّ دعمَ احتياجات الباحثين الشخصية والأكاديمية تتم بانتظام من خلال المحاضرات المقدمة للطلبة، والتواصل معهم خلال الساعات المكتبية التي تحدد أوقاتها بشكل مسبق في خطة المقرر. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس، وبعض الطلبة في البرنامج –أنه نظرًا لانتشار جائحة كورونا، فقد تحولت الساعات المكتبية من التواصل المباشر في المكتب إلى

التواصل الافتراضي بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من خلال الإنترنت (عبر الإيميل، ونظام التعلم الإلكتروني Blackboard).

- يستخدم أعضاء هيئة التدريس في الكلية آليات واضحة وشفافة؛ لتقييم التكليفات التي تُعْطَى للطلبة، وتتسم بالعدالة؛ لضمان حصولهم على الدرجات التي يستحقونها، والتي تتناسب مع أدائهم في التقييمات. وقد تأكد ذلك للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية التي أجريت – حيث يقوم أساتذة المقررات بإعلام الطلبة بنتائج التقييم والإجابات النموذجية، بعد انتهاء عملية التقييم. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الكلية تخضع عملية التقييم والامتحانات للتدقيق الداخلي فقط دون التدقيق الخارجي، حيث علمت اللجنة – من خلال المقابلات الافتراضية – عدم وجود أي إجراء عمليات تدقيق خارجي على عملية التقييم حتى تاريخه. إلا أنَّه – من خلال المقابلات الافتراضية – تمت الإفادة بأنَّ الكلية تسعى مستقبلاً لتطبيق عملية التدقيق الخارجي؛ لضمان شفافية، وعدالة، وموضوعية التقييمات التي تتم في البرنامج.

- تطبق كلية الحقوق – في سياق تعاملها مع المخالفات الأكاديمية – الإجراءات والقواعد التي تنص عليها لائحة المخالفات المسلكية، وفقًا لنوع وطبيعة المخالفة. ويتم التعامل مع المخالفات المتعلقة بالنزاهة الأكاديمية لطلبة البرنامج من خلال نظام مكافحة الانتحال الأكاديمي. كما تتولى لجنة المخالفات المسلكية، داخل الكلية التحقيق مع الطلبة في حالة وجود مخالفات مسلكية، وإصدار التوصيات المناسبة بشأنها، وللطالب الحقُّ في استئناف القرار الصادر بإيقاع الجزاء عليه، في بعض الحالات، حيث يقدم طلب التظلم لمجلس الجامعة خلال (15) يومًا. أمَّا بالنسبة لآلية التظلمات، فهي تمنح الطلبة الحقَّ في التظلم من درجة الامتحانات النهائية خلال أسبوعين من إعلان نتيجة الامتحان النهائي في القسم، حيث يتم حينها تشكيل لجنة لإعادة تقييم أعمال الطالب، وكتابة تقرير ورفعه لرئيس القسم. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية، وفحصها للمستندات – أن إجراءات وقواعد التظلم واضحة ومعلنة للطلبة.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف*

- يحدد نظام الدراسات العليا وملاحقه شروط قبول الطلبة في برامج الماجستير، وهذه الشروط معلومة للراغبين في الالتحاق بالبرنامج من خلال دليل الطالب لبرامج الماجستير في كلية الحقوق، والمنشور على موقع جامعة البحرين الإلكتروني. وبالاطلاع على هذه الشروط، تبين أنها لا تميز بين الإناث والذكور، أو ذوي الاحتياجات الخاصة؛ فهي تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين استنادًا للدليل الاسترشادي لحقوق الطلبة وواجباتهم. وتستطيع جميع الجهات ذات العلاقة الاطلاع عليها.

- تشرف عمادة القبول والتسجيل على طلبات الالتحاق ببرنامج الماجستير، حيث قامت العمادة بتوفير دليل إرشادي لتوضيح آلية التقديم. وبعد تأكد عمادة القبول من استيفاء الطلب لجميع شروط القبول تقوم بتحويل الطلب إلى الكلية، حيث يقوم القسم المعني بتشكيل لجنة متخصصة لفحص طلبات المتقدمين، واختيار الأسماء التي تنطبق عليها الشروط، والتأكد من شهادة اللغة الإنجليزية، ويقوم بإجراء المقابلات الشخصية، والامتحانات التحريرية. وقد اطلعت اللجنة على نموذج من الأسئلة التي تطرح على المتقدمين لبرنامج الماجستير في القانون الخاص. وترى اللجنة أنَّ شروطَ القبول – بصفة عامة – متسقة مع ما يجري في الجامعات العربية والأجنبية.

- تشرف عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي على إعداد برنامج للتهيئة لطلبة الدراسات العليا الجدد، ويتم خلال يوم التهيئة شرح نظام الدراسات العليا، وما تقدمه العمادة من خدمات واستمارات إلكترونية، ودليل كتابة الأطروحة، ونظام مكافحة الانتحال الأكاديمي. كما يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه استنادًا إلى المادة: (13) من نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، يتم تكليف الطالب الجديد بدراسة ما لا يزيد عن ثلاثة مقررات دراسية تحددها لجنة الدراسات العليا حينها؛ لرفع مستواه، ولا تحتسب ساعات المقررات الاستدراكية ضمن الساعات المعتمدة للحصول على الماجستير، كما لا تحتسب مدتها ضمن المدة المقررة لدراسة الماجستير، ويرفع الأمر لمجلسي القسم والكلية لإقراره.

- يجيزُ نظامُ الدراسات العليا وملاحقه، التحويل الداخلي والخارجي من جامعة إلى أخرى، كما أنه يحدد شروط التحويل الداخلي والخارجي، واحتساب الساعات المعتمدة، وشروط معادلة المقررات. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه يتم قبول طلب التحويل من خارج الجامعة إذا كان الطالب قد درس برنامجًا مماثلًا لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، ويتم قبول تحويله في حال استيفاء الطالب شروط القبول في برنامج الدراسات العليا في جامعة البحرين. أمَّا بالنسبة لشروط التحويل الداخلي، فهي اجتياز الطالب فصلًا دراسيًّا واحدًا على الأقل، واستيفاء شروط الالتحاق في برنامج الدراسات العليا، وتوفر الشواغر في البرنامج المراد التحويل إليه. وقد اطلعت لجنة المراجعة على الإحصائية المقدمة من عمادة القبول والتسجيل بحالات التحويل الداخلي والخارجي ببرامج الدراسات العليا، حيث تبين لها عدم وجود أي طالب مُحَوَّل إلى برنامج الماجستير في القانون الخاص خلال الأعوام الخمسة الماضية.

- يتولى مجلس الدراسات العليا على مستوى الجامعة مسئولية اقتراح سياسة القبول، ومتابعة تنفيذها. وبالرجوع إلى نظام الدراسة والامتحانات، والذي يحدد شروط القبول في برنامج الماجستير، يتضح للجنة المراجعة أن آخر تعديل قد أجري على هذا النظام قد تم بتاريخ 2013/11/20. كما أنَّ المقايسة المرجعية التي تمت بخصوص شروط القبول بين كلية الحقوق في جامعة البحرين، وعدد من الجامعات الإقليمية لم تؤد إلى إحداث أي تعديل على سياسة القبول؛ مما يعني عدم تعديل سياسة القبول منذ عدة سنوات. لذا، توصي اللجنة الكلية بمراجعة سياسة القبول بشكلٍ منتظمٍ، وتعديلها مع الأخذ في الاعتبار التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، وعمل مقايسات مرجعية مع كليات متميزة إقليميًّا ودوليًّا لديها برامج ماجستير في القانون الخاص.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًّا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود إجراءات واضحة وشفافة لتعيين أعضاء الهيئة الأكاديمية، حيث يتم تحديد احتياجات الأقسام العلمية، ومن ثم الإعلان عنها على موقع الجامعة، ويتم بعد ذلك دراسة الطلبات من قبل لجنة التعيين في القسم، وتعيين صاحب الطلب الحائز على أعلى تقييم. وبعد ذلك يتمُّ رفع توصيتها إلى القسم، والذي بدوره يرفع التوصية – في حال الموافقة – إلى مجلس الكلية، ومن ثم إلى مجلس الجامعة. وفي حال الموافقة تُحال الطلبات إلى جهاز الخدمة المدنية لاتخاذ اللازم. وترى لجنة المراجعة أنَّ التسلسل المتبع في إجراء التعيينات يعدُّ مناسبًا، ويتطابق مع الأعراف الأكاديمية. كما تخضع إجراءات وشروط ترقية أعضاء هيئة التدريس لنظام الترقيات الأكاديمية المعمول به في جامعة البحرين، والذي يطبق على أعضاء هيئة التدريس المعينين والمتعاقدين. وقد حدد النظام المذكور تحديدًا واضحًا ودقيقًا متطلبات الترقية في جامعة البحرين، وتتفق هذه الشروط مع ما هو معمول به في الجامعات الأخرى.

- لدى جامعة البحرين إجراءاتٌ واضحةٌ لتقييم أعضاء هيئة التدريس؛ تتفق والممارسات المعمول بها في الجامعات الأخرى، حيث يتم ذلك وفق استمارة مُعَدَّة لهذا الغرض، حيث يقوم عضو هيئة التدريس بتعبئتها، وبعد ذلك يقوم رئيس القسم بمناقشته فيما أورده في هذه الاستمارة. كما يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى قيام طلبة المقرر بتقييم أداء عضو هيئة التدريس، وتحليل نتائج تقييمهم وفق استمارة معدة من قِبَلِ مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. وقد أبدى أعضاء هيئة التدريس – خلال المقابلات الافتراضية – رضاهم عن عملية التقييم.

- يشجعُ نظامُ البحث العلمي، في جامعة البحرين أعضاء هيئة التدريس على القيام ببحوث تتواءم مع الخطة الإستراتيجية للجامعة والكلية التي ينتمون إليها. وبعد الاطلاع على إنجازاتهم البحثية خلال السنتين الماضيتين، لوحظ قلة البحوث المنشورة أو المقبولة للنشر قياسًا بعدد أساتذة الكلية، كما لوحظ التفاوت في مستوى المجلات العلمية التي تم النشر فيها، كذلك لوحظ أيضا التفاوت في إنجازهم، حيث

إن البعض منهم قد أنجز أكثر من بحث، في حين أنَّه لم يرد أسماء بعض الأساتذة في القائمة. وإزاء ذلك، تنصح اللجنةُ الأساتذة على قصر الاهتمام بالنشر في المجلات العلمية الجيدة المستوى.

- يبين تقرير التقييم الذاتي، أنَّ الحدَّ الأدنى لنصاب عضو هيئة التدريس هو (12) ساعة معتمدة، ويمكن أن يصل إلى (18) ساعة معتمدة، كما أنَّ الحدَّ الأعلى لعدد الأطروحات التي يحقُّ لعضو هيئة التدريس الإشراف عليها هي (9) إذا كان أستاذًا، و(6) إذا كان أستاذًا مشاركًا، ورسالتان بالنسبة للأستاذ المساعد إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في نظام الدراسات العليا وملاحقه. وبالرجوع إلى نصِّ المادة المذكورة، فقد تبين وجود تضارب في الحد الأعلى لعدد الأطروحات التي يحقُّ لعضو هيئة التدريس الإشراف عليها بين المستندات المقدمة، ففي حين أن نظام الدراسات العليا وملاحقه، يشير إلى أنَّ الحدَّ الأقصى للإشراف بالنسبة للأستاذ هو (6) أطروحات، وبالنسبة للأستاذ المشارك هو (4) أطروحات، نجد أن المستند الداعم، يؤكد ما ورد في تقرير التقييم الذاتي. وترى اللجنة أن هذا الكم من الأطروحات التي يستطيع عضو هيئة التدريس الإشراف عليها في وقت واحد يعدُّ مبالغًا فيه، وقد يؤثر على جودة الإشراف. كما علمت اللجنة – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنه تتمُّ مراعاة احتياجات المرأة بما يتفق مع ما ورد في لائحة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البحرين، وجميع التعليمات الحكومية في هذا الخصوص، ولكنهم بصفة عامة يعانون من العبء الإداري، وكثرة اللجان التي يعملون فيها، وأنَّ ذلك يؤثر سلبًا على قدرتهم على البحث العلمي، حيث أرجع الأساتذة سبب القصور في البحث العلمي إلى كثرة الأعباء الإدارية. وبناء على ما سبق، فإنَّ اللجنةَ توصي الكلية بإعادة النظر في العبء الإداري والتدريسي للأساتذة، والحد الأعلى المُكلَّفون به للإشراف على الأطروحات.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، أن تخصصات الأساتذة الحاليين متنوعة بالقدر الكافي الذي يجعلهم قادرين على تدريس جميع المساقات المطروحة في البرنامج، إلا أنَّ عدد الأساتذة المساعدين الذين يقومون بالتدريس في البرنامج يفوق عدد الأساتذة الذين يحملون درجة أستاذ، أو أستاذ مشارك، ذلك أنَّ المادة: (44)، من نظام الدراسات العليا والمعدلة بقرار صادر عن مجلس الدراسات العليا في العام 2017، قد سمحت – استثناءً وبشروط محددة – للأستاذ المساعد التدريس في برنامج الماجستير. وقد اتَّضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أن هناك مشكلة في استقطاب أعضاء

هيئة تدريس في تخصصات معينة منها القانون الدولي العام، القانون التجاري باللغة الإنجليزية. وعليه، فإن الكلية بحاجة إلى تعيين أعضاء هيئة تدريس من درجة أستاذ وأستاذ مشارك.

- يتم تحديد احتياجات التطوير المهني من خلال تحليل نتائج استبانة قياس مستوى الرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة الأكاديمية، حيث يتضح رضاهم التام عن الدورات، وورش العمل التي تم القيام بها، ومن الأمثلة على الورش التي خضع لها أعضاء هيئة التدريس، ورشة عمل حول الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، ومسئوليات المشرف، وورشة أخرى عن خطوات كشف الانتحال الأكاديمي كما أبدى الأساتذة – خلال المقابلات الافتراضية – رضاهم عن برامج التهيئة للانتقال إلى التعلم عن بعد بسبب جائحة كورونا، حيث خضع الأساتذة لتطوير مهني بخصوص التعلم الإلكتروني، واستخدام بعض البرامج مثل: BlackBoard & LockDown. كذلك، تحرص الكلية على إتاحة الفرص لأعضاء هيئة التدريس للتطوير من خلال مشاركتهم في برامج التطوير الأكاديمي، ومن خلال إشراك الأساتذة الجدد في شهادة الدراسات العليا لبرنامج الممارسة الأكاديمية (PCAP)، وأيضًا برنامج مهارات القيادة الأكاديمية (ALP). وتقدر اللجنة فرص التنمية المهنية المتاحة لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس.
- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ نسبة استبقاء أعضاء هيئة التدريس في الكلية مرتفعة، حيث تصل مدتها إلى ما يزيد عن (11) عامًا للعديد منهم، وأن ثلاثة أساتذة قد غادروا الجامعة مؤخرًا؛ بسبب انتهاء عقودهم، أو بسبب تقاعدهم. ويتضح من تحليل نتائج استبانة قياس مستوى الرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة الأكاديمية، أن (92%) منهم قد عبر عن رغبته في البقاء في جامعة البحرين. كما أكد أعضاء هيئة التدريس – خلال المقابلات – عن رضاهم عن الحوافز المالية والامتيازات الممنوحة لأعضاء هيئة التدريس، والتي تؤدي دورًا مهمًّا في بقاء أعضاء هيئة التدريس، واستمرارهم في الجامعة.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، أنَّ القاعات الدراسية، وقاعات المحاكم الصورية كافية ومجهزة تجهيزًا كافيًا، وهي عبارة عن (16) قاعة دراسية مزودة بأجهزة عرض، تبلغ مساحة كل منها (56.6) مترًا مربعًا، بالإضافة إلى قاعتين للمحكمة الصورية، ومكاتب للأساتذة بالإضافة للقاعات الأخرى الداعمة للعملية التعليمية كقاعة الاجتماعات، وقد تم إرفاق صور لجميع مرافق كلية الحقوق مثل المكتبة، أماكن الدراسة غير الرسمية، وهو ما تجده لجنة المراجعة مناسبًا وكافيًا لتغطية متطلبات الدراسة، واحتياجات الطلبة.

- توفر الكلية مختبرًا للحاسب الآلي يحتوي على (21) جهاز حاسوب متصل بشبكة الإنترنت الخاصة بها، والتي يتم تحديثها بشكل مستمر. كما تم توفير بريد إلكتروني لكل طالب؛ يتمُّ استخدامه للتواصل مع الأساتذة. ويستفيد جميع الطلبة والموظفين من عملية الاتصـــال بالإنترنت عن طريق شبكة الـ Wi–Fi، المجانية التي تغطي كافة أرجاء مبنى الكلية، والتي يوفرها مركز تقنية المعلومات في الجامعة، وهذا ما أكده الطلبة خلال المقابلات معهم.

- خصصت الجامعة مكتبتيْن لتلبية احتياجات البرنامج: المكتبة المركزية والمكتبة القانونية، وتضم المكتبتان قاعات وأماكن ملائمة للدراسة، ويشمل ذلك الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتوفر الجامعة أعدادًا مناسبة من أجهزة الحاسب الآلي المزودة بخدمة الإنترنت، بالإضافة إلى قواعد البيانات باللغتين العربية والإنجليزية، وتوفير إمكانية الاطلاع على النص الكامل من داخل الجامعة ومن خارجها. وقد علمت اللجنة – خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – عن قدرتهم على القيام بطلب الحصول على مراجع غير متوفرة في الجامعة من خلال نظام الإعارة بين المكتبات.

- توفر المكتبتان مجموعة ضخمة ومتنوعة من المصادر المطبوعة والإلكترونية؛ لمساندة البرامج الأكاديمية والبحثية بالكلية. إلا أنه على الرغم من إشارة تقرير التقييم الذاتي إلى وجود عدد مقبول من المراجع الأجنبية تعدُّها اللجنة – نسبيًّا – غير كافية للدراسات العليا التي تتطلب وجود مراجع أجنبية حديثة. أيضًا لم يتبين اشتراك الكلية بقواعد بيانات خاصة بالدراسات القانونية. وبناءً عليه، تنصح اللجنة بزيادة المراجع الأجنبية الحديثة. وتوصي الكلية بالعمل على الاشتراك في قواعد البيانات الدولية الإلكترونية المتخصصة في الحقل القانوني مثل: Westlaw و Lexisnexis؛ لأهميتها المرجعية لطلبة الماجستير، وأعضاء هيئة التدريس.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود خطة سنوية لأعمال الصيانة؛ تشرف عليها وتنفذها دائرة المباني والصيانة في الجامعة، وتقسم أعمال الصيانة إلى قسمين، هما: الصيانة الدورية والصيانة التي تتم بموجب طلب من الكلية عند الحاجة. ويتم ذلك من خلال تقديم استمارة مخصصة لهذا الغرض تُوَقَّعُ من قبل عميد الكلية، وتتضمن شرحًا موجزًا لطلب الصيانة، وترى اللجنة أن هذه الآلية مناسبة وكافية لاستدامة واستمرارية عمل الكلية.

- تشرف لجنة الأمن والسلامة في الكلية على تحديد الأماكن المتعلقة بالصحة والسلامة، والتي تحتاج إلى أعمال الصيانة، وتتولى إعداد طلبات الصيانة ومتابعة تنفيذها، كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ لجنة الأمن والسلامة تشرف على تدابير الأمن والسلامة داخل الكلية عن طريق وضع ملصقات إرشادية للطلبة. كما يشير التقرير إلى أنَّ كلية الحقوق قد أجرت في العام 2019، تجربة إخلاء طارئة. كما يوجد إطار لبرنامج الصحة والسلامة في جامعة البحرين، ويتم الالتزام بتعليمات جهاز الخدمة المدنية بشأن نظام الصحة والسلامة المهنية. كذلك يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى التزام الجامعة بالتوجيهات والتوصيات الوطنية لمكافحة جائحة فيروس كورونا، والحد من انتشاره بين منتسبي الجامعة.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقَيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، حيث تستخدم جامعة البحرين نظام معلومات مركزيًّا هو نظام معلومات الطالب (SIS)، كما يتوفر دليل المستخدم لهذا النظام، حيث يشتمل النظام على البيانات الشخصية والأكاديمية للطلبة. علاوة على ذلك، يتم استخدام (SIS) أيضًا لتقييم المقررات الدراسية، والموافقة على الدرجات، وتقديم طلبات التظلم على الدرجات، والإرشاد الأكاديمي، وهذه المعلومات تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بجدولة المقررات، وفتح المزيد من الشعب مع الأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة. وخلال جائحة كورونا، سمحت التقارير

التي تم إنشاؤها من نظام BlackBoard لإدارة الجامعة، والعميد، ورؤساء الأقسام بتتبع حالة التعلم الإلكتروني، واتخاذ قرارات لتنظيم ورش عمل تدريبية لأعضاء هيئة التدريس.

- يوجد العديد من تقارير المتابعة التي يمكن الاسترشاد بها في عملية صنع القرار كتقارير مركز التعلم الإلكتروني، حول استخدام المنصات الرقمية MS Teams و BlackBoard خلال جائحة كورونا. كما تستخدم كلية الحقوق تقارير متابعة بشأن مستوى تقدم طلبة الدراسات العليا؛ ليتم الاسترشاد بها لاتخاذ القرار المناسب بخصوص الطلبة. وتضمنت بعض المستندات اتخاذ قرارات بناءً على تقارير المتابعة الخاصة بالتعلم الإلكتروني، حيث طُلِبَ من أعضاء هيئة التدريس القيامُ بتسجيل المحاضرات؛ حتى يتمكن الطلبة من إعادة الاستماع إليها في حال واجهتهم مشكلة تقنية أثناء المحاضرة.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ وجود نظام (SIS)، يضمن دقة وأمان سجلات الطلبة. كما يشير التقرير إلى وجود خطة لإدارة المخاطر؛ ينفذها مركز تقنية المعلومات في حالة وقوع أي خلل في النظام، حيث تتضمن الخطة وجود نسخٍ احتياطية إلكترونية، وإمكانية استعادة البيانات. كما يشير أيضًا إلى الاحتفاظ بالخوادم المستخدمة لنسخ البيانات الاحتياطية في مكان آمن داخل وخارج الحرم الجامعي. كما تضمن عمادة القبول والتسجيل أمان ودقة سجلات الطلبة، وشهاداتهم، وتحتفظ بنسخ احتياطية بشكل منتظم. وقد تم تأكيد ذلك من خلال المقابلات الافتراضية التي أجريت. وبالتالي، تقدر اللجنة إجراءات السلامة الإلكترونية المتبعة من قبل الجامعة.

- علمت لجنة المراجعة أنَّ نظام (SIS)، يستطيع التحقق من أن المقررات التي يسجل فيها الطلبة مدرجة في الخطة الدراسية المعتمدة لبرامجهم، وأنهم قد أنهوا المتطلبات المسبقة للمقررات التي تم التسجيل فيها. وتتحقق دائرة القبول والتسجيل من كون الطالب قد استوفى متطلبات إكمال البرنامج أم لا، وإذا تم ذلك يتمُّ إخطار الطالب إلكترونيًّا بأهليته للتخرج. وبمجرد أنْ يتقدم الطالب للتخرج، يتم إعداد إفادة التخرج، وكشف الدرجات النهائي، والتحقق منها مرة أخرى من قبل دائرة القبول والتسجيل قبل اعتمادها، والتوقيع عليها من قبل عميد الكلية، وعميد القبول والتسجيل. وأخيرًا يتم إرسال قائمة الخريجين المعتمدة إلى دائرة القبول والتسجيل؛ لتبدأ في إعداد الشهادات بعد الحصول على موافقة مجلس الجامعة. وبالاطلاع على نموذج لشهادة جامعية، فقد تبين أنها تقدم وصفًا دقيقًا للتعلم الذي حققه الطالب. وقد تأكدت اللجنة – من خلال المقابلات – من أنَّ إفادات التخرج تصدر في وقت سريع، والتي يستطيع الطلبة – من خلالها – التقدم للوظائف.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- تنظم المكتبة دورات للإرشاد المكتبي، بالإضافة إلى توفير دليل البحث داخل المكتبة. وقد علمت لجنة المراجعة بقيام الجامعة بتوفير خط ساخن للطلبة الذين يواجهون مشكلات تقنية بخصوص المكتبة أو برنامجي: Blackboard و MS Teams، المعتمديْن في الجامعة لعملية التعلم الإلكتروني. كما توفر عمادة شؤون الطلبة – من خلال دائرة التوجيه والإرشاد – مهمة دعم الطلبة اجتماعيًّا ونفسيًّا من خلال عمل شعبة التوجيه الاجتماعي والإرشاد النفسي – سواء أكان ذلك بشكل منفرد أم بشكل جماعي. وفي ظل انتشار جائحة كورونا، قامت الجامعة بتخصيص خط ساخن لتلقي شكاوى الطلبة سواء عن طريق المكالمات الهاتفية، أو عن طريق خدمة الواتساب، وتدشين تطبيق إلكتروني: "استشر مرشدك النفسي والاجتماعي".

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى اهتمام وحرص الجامعة على توفير الإرشاد المهني للطلبة من خلال مركز الإرشاد المهني، شعبة التوجيه المهني وشعبة العلاقات المهنية، ومكتب الإرشاد المهني، الذي يقوم بتنظيم يوم المهن السنوي، ويوم المهن التخصصي. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات – أنَّ معظم الطلبة في برنامج الماجستير يلتحقون بالبرنامج بعد حصولهم على وظيفة؛ مما يعني عدم حاجة معظمهم لخدمات الدعم الوظيفي، وتخطيط مسارات حياتهم المهنية.

- تنظم الكلية يومًا للتهيئة؛ يتمُّ تعريف الطلبة الجدد والمنقولين من مؤسسات أخرى بنظام الدراسة، والامتحانات، ومتطلبات التخرج الخاص بهذا البرنامج، يتخلله الإجابة على أسئلتهم واستفساراتهم، وهذا ما تراه اللجنة ترتيبًا مناسبًا.

- أوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ منسق الدراسات العليا وبالتعاون مع مدير الدراسات العليا يتولى عملية الإرشاد الأكاديمي لطلبة الماجستير. كما أنَّ الطالب يستطيع الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها من خلال نظام (SIS). وقد اتَّضح من خلال المراسلات التي تتم بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس،

ومن خلال المقابلات أنَّ عملية الإرشاد تسهم – بشكل كبير – في مساعدة الطلبة على اختيار المقررات التي تؤهلهم لتحقيق مخرجات التعلم والمستوى المطلوب؛ للوصول لتحقيق مواصفات الخريجين.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي مراعاة احتياجات الطالبات من أماكن استراحة خاصة، وغرفة للصلاة، كما تشير إحصائيات الكلية إلى أنَّ عدد الإناث المسجلات في برنامج الماجستير في القانون الخاص يفوق عدد الطلبة الذكور. كما لاحظت لجنة المراجعة الإجراءات المتبعة في الجامعة؛ لتسهيل الحياة الجامعية للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تمتلك الكلية إحصائية بعددهم، ونوع إعاقتهم؛ إذ توفر لهم خدمة المواصلات بحافلات مجهزة من وإلى الجامعة، بالإضافة إلى خدمات نقلهم بين مباني الجامعة بسيارات مجهزة لهذا الغرض، وتقديم المساعدة لهم في تسجيل المواد الدراسية. كما صدرت تعليمات خاصة، بشأن كيفية أداء الامتحانات للطلبة غير القادرين على استخدام لوحة المفاتيح. وتبدي اللجنة رضاها التام عن هذه الإجراءات الداعمة لهؤلاء الطلبة.

- لدى كلية الحقوق إحصائيات حول عدد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ مما يسهل عملية متابعتهم، حيث يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى قيام مدير برامج الدراسات العليا بالتعاون مع لجنة الدراسات العليا في الكلية بمتابعة الطلبة المتعثرين أكاديميًّا وفق نظام الدراسات العليا وملاحقه، كما يبين التقرير الإجراءات المتبعة في حال عدم قدرة الطالب تقديم أطروحته للمناقشة في المدة المحددة قانونيًّا، مع إمكانية تمديد هذه المدة. كما يتضح من المستندات المرفقة وجود متابعة للطلبة بشأن الأطروحة، ومدى التقدم الحاصل بشأن إنجازها. كما أن هناك استمارات لتقييم ومتابعة الطلبة، فضلًا عن تأكيد أعضاء هيئة التدريس – خلال المقابلات – استمرار التواصل مع الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وإرشادهم للخطوات الواجبة الاتباع؛ لتفادي هذا الخطر من خلال الإيميلات والاتصالات الهاتفية.

- بخصوص تقييم إجراءات الدعم المقدمة من قبل الطلبة، يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى قيام عمادة شؤون الطلبة بعمل استبانة استطلاع للرأي حول الفعاليات التي تنظمها. وقد قامت كلية الحقوق بتوزيع استبانة إلكترونية على الطلبة؛ لتقييم الإجراءات والترتيبات التي تم اتخاذها خلال فترة التدابير الاحترازية في ظل جائحة كورونا للفصل الثاني من العام الأكاديمي 2020/2019، وذلك لقياس مدى رضا طلبة كلية الحقوق عن تجربتهم، والوقوف على الصعوبات التي واجهتهم خلال التعلم الإلكتروني،

والحلول المقترحة وتحسينها وفقًا لاحتياجاتهم، كما أنَّ مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي أجرى استبانة خاصة؛ للوقوف على مدى رضا الطلبة عن خدمات الدعم المقدمة، تتضمن عدة محاور هي: صيانة ونظافة المبنى، مرافق الكلية، الإنترنت وشبكة الاتصالات اللاسلكية، الدعم التقني في الكلية، الأمن والسلامة، إعلانات الجامعة، والتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأخيرًا المكتبة، وقد أعرب الطلبة عن رضاهم عن هذه الخدمات المقدمة لهم.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- يتم تقييم الطلبة بطرائق تقييم متعددة خلال الفصل الدراسي في شكل اختبارات تكوينية وتجميعية، تحريرية وشفهية، وبحوث ونقاشات جماعية، وعروض مشروعات نقاشيَّة، وتتوزع الدرجات على طرائق التقييم بنسب متفاوتة تضع الوزن الأكبر منها لاختبارات تحريرية؛ تشكل ما نسبته (70%) من الدرجة النهائية، فيما تغطي الـ (30%) الباقية الاختبارات الشفهية، والأنشطة التفاعلية. وقد عدلت الكلية في وسائل تقييمها لفترة محدودة في بداية جائحة كورونا، حيث اقتصرت التقييمات على الواجبات، الاختبارات، والمشروعات الطلابية مع الإبقاء على الاختبارات الشفهية. وبصفة عامة يخضعُ طلبة البرنامج لمستوى تقييم متناسب من حيث الصعوبة، إلا أنَّ التقييمات الامتحانية تميل إلى قياس المعرفة في غالبها، وبحسب الانطباع الذي تركته مقابلة الطلبة أثناء الزيارة الافتراضية، وما أبدوه من قدرة على المحاججة، والمقاربة، والتعبير فإن اللجنة ترى أن أداء الطلبة في امتحانات التقييم لا يعكس قدرتهم على الإبداع. كما أنَّ معظم الأسئلة تركز على تحري القواعد القانونية العاملة، ولا تتناول البعد الاجتماعي والإنساني الذي يستدعي القواعد القانونية ويبررها. ولذا، توصي اللجنةُ الكلية بإعادة النظر في محتوى التقييمات الامتحانية، وتشجيع الطلبة على التعامل مع أسئلة جدلية تناقش الأفكار والنظريات المؤسسة والمُعَلِّلَة للقواعد القانونية دون الاكتفاء بتطبيق النصوص؛ لفتح مساحات التفكر لديهم، بحيث لا يعتمد تقييمها على قياس منسوب المعرفة بقدر ما يعتمد على قياس قدرة الطالب على المقاربة بين الأفكار.

- يتوافر للبرنامج أسسٌ واضحةٌ تبين آليات تقييم المخرجات في البرنامج، وتؤكد على ضرورة توافقها مع المخرجات والأهداف التعليمية للمقررات، والبرامج على السواء، بحيث تظهر في نظام طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية وتطويرها،، ونظام الدراسة والامتحانات في الجامعة. ولضمان محاذاة التقييمات المعمول بها لمخرجات التعلم المطلوبة؛ ينوع البرنامج في أدوات التقييم المستعملة بين اختبارات تحريرية وشفهية، وبحوث ومشروعات، وعروض تُنَاقَشُ جماعيًّا، وقد لاحظت لجنة المراجعة تناسبَ وسائل التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات ومواصفات الخريجين المطلوبة من جهة، ومحتوى استمارات توصيف المقررات من جهة أخرى. كما يتم في نهاية كل فصل دراسي التدقيق على ملفات المقررات، من قبل لجان الجودة والاعتدال، ومكتب ضمان الجودة في الكلية؛ للتحقق من ربط مخرجات التعلم للمقررات مع أدوات التقييم، ومراجعة أسئلة الامتحانات؛ للتحقق من تنوعها، ومواءمتها للمخرجات التعليمية المطلوبة.

- لدى البرنامج آلياتٌ لضمان تلبية إنجازات الخريجين لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، تلك الآليات مقررة في نظام طرح البرامج والمقررات الأكاديمية وتطويرها، وتظهر في دليل الجودة، وفي سياسة التعليم والتعلم، والتدقيق الداخلي. وتشير هذه المنظومة من السياسات والإجراءات إلى وجوب تحديد مخرجات التعلم المطلوبة من المقررات، حيث يتم ربطها بمخرجات المقرر المتصلة بأهداف البرنامج، والمخرجات التعليمية للجامعة من جهة، وبأدوات وإستراتيجيات التدريس، وتحديد أدوات تقييم وقياس الإنجاز من جهة أخرى، كما يتم توثيق ذلك في استمارة تقييم المخرجات التعليمية؛ للتأكد من تحقق مخرجات التعلم المطلوبة من البرنامج. ولجنة المراجعة راضية عن هذه الإجراءات المتخذة.

- لدى البرنامج آليات لمتابعة تنفيذ عمليات التقييم، حيث تطبق الكلية آليات واضحة للتصحيح بما يضمن منح الطلبة درجاتهم وفق معايير محددة مسبقًا، وهي معروفة لدى الطلبة، ومتوفرة في استمارات توصيف المقررات، يلحق ذلك عملية اعتدال داخلي، حيث تخضع أسئلة الاختبارات التحريرية لعمليات الاعتدال الداخلي السابق للامتحان واللاحق له، وفق نظام اعتدال الامتحانات، وتقويم الطلبة في الجامعة؛ إذ يكلف رئيس القسم مجموعة من أعضاء هيئة التدريس – من خلال لجنة الاعتدال – بالقيام بعملية الاعتدال. وتبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة الافتراضية – بأنه وعلى الرغم من وجود مبادرات في شأن الاعتدال الخارجي، إلا أنه لا يوجد إلى الآن اعتدال خارجي لأسئلة الاختبارات. ونظرا لما ورد في التوصية السابقة بخصوص مستوى بعض

أسئلة الامتحانات، توصي اللجنةُ الكليةَ بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بمتابعة عملية التقييم، وتحسينها، وتوثيقها.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة البحرين سياساتٌ وإجراءاتٌ خاصةٌ بالنزاهة الأكاديمية وبأخلاقياتها في مجال الأبحاث العلمية، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة، تظهر مثلا في سياسة التعليم والتعلم، وفي نظام مكافحة الانتحال الأكاديمي. ويراعي المشرفون على الأطروحات، وكذلك أعضاء هيئة التدريس في المقررات التزامَ الطلبة – لدى قيامهم بأبحاثهم – بمبادئ البحث العلمي وأخلاقياته، ويصححون على هذا الأساس؛ إذ يشكل التزامُ الطلبة بأخلاقيات ومبادئ البحث العلمي والتوثيق وقائمة المراجع جزءًا من تقييم البحث الذي يشترط لقبوله أن يعكس جهد الطالب، وإلا اُعْتُبِرَ ذلك حالة غش. ويلتزم المشرفون وأعضاء هيئة التدريس في هذا الشأن بنظام البحث العلمي في جامعة البحرين، ودليل كتابة الأطروحات العلمية في جامعة البحرين، ودليل أطروحات برنامجي الماجستير والدكتوراه لقسمي القانون العام والخاص.

- اتَّضح من اللقاءات التي أجرتها اللجنة – خلال الزيارة الافتراضية – أنَّ الكلية تستخدم برنامج Lockdown؛ لكشف حالات الغش في الامتحانات المعقودة عبر وسائل إلكترونية؛ للحفاظ على موثوقية وسائل التقييم. كما أن طلبة البرنامج يتلقون نوعين من التوعية في أخلاقيات ومبادئ البحث العلمي، يتمثل النوع الأول في التوجيه الموثق في نظام البحث العلمي في جامعة البحرين، كما يظهر نوعٌ ثانٍ في التوعية التي يحصل عليها طلبة برامج الدراسات العليا في الجامعة حول أخلاقيات ومبادئ البحث العلمي عبر ورش عمل أقيمت في العام 2020، حيث كانت إحداها بعنوان: "مهارة كتابة الأطروحة والنزاهة العلمية".

- تستند الكلية إلى لائحة خاصة بالمخالفات المسلكية للطلبة، تتوفر على الموقع الإلكتروني للجامعة، وتوجد إشارة إليها في الدليل الاسترشادي لحقوق الطلبة وواجباتهم. وتتعامل الكلية مع قضايا الغش بواسطة لجنة المخالفات المسلكية. ومن خلال المقابلات، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ كلًّا من الطلبة والأساتذة على دراية بهذه السياسات. كما علمت لجنة المراجعة أنَّ الكلية تستخدم برامج كشف الانتحال الأكاديمي مثل برنامج (Safe Assign) و**T**(urnitin)، حيث يتم تدقيق الأطروحات، ومشروعات، وتقارير الطلبة المقدمة للنقاش قبل مناقشتها، وتصدر تقارير توضح مدى أصالة العمل في الأطروحات المقدمة، ومدى جسامة الاقتباس، وغيرها من السلوكيات التي تعارض النزاهة الأكاديمية. بالإضافة إلى رصد حالات المخالفات الأكاديمية في التعليم الوجاهي تقوم الكلية برصد المخالفات الأكاديمية، والانتحال الأكاديمي أثناء التعلم الإلكتروني عن طريق استخدام برنامج (Lockdown).

- تبين للجنة المراجعة – من المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة الافتراضية – أنه لم يسبق أن حدثت حالة انتحال خلال السنوات الأخيرة، حيث يُعْزَى ذلك – بشكل رئيس – إلى إجراءات كتابة الأطروحة، ومتابعة المشرف بصورة مستمرة للطالب، وحثه على الالتزام بحدود الاقتباس المسموح به، وعلى الالتزام أيضًا بالأنظمة التي تصدر عن عمادة الدراسات العليا، بالإضافة إلى التأكد من نسبة الانتحال من خلال برنامج كشف الانتحال. كما أن تطبيق إجراءات كشف الانتحال الأكاديمي تقتصر فقط على الأطروحات العلمية. وبناءً عليه، توصي اللجنةُ الكليةَ توسيع نطاق تطبيق إجراءات كشف الانتحال؛ لتشمل كافة الأعمال التحريرية، وليس فقط الأطروحات العلمية.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- لدى الكلية إجراءاتٌ رسميةٌ وملائمةٌ للتدقيق الداخلي للتقييمات، واختيار المدققين الداخليين؛ إذ يستعين برنامج الماجستير في الكلية بآلية الاعتدال السابق واللاحق للامتحانات، التي تظهرُ في نظام اعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة، والتي تهدف إلى التحقق من مصداقية عملية التقييم، وفاعلية أدوات القياس في البرنامج، بحيث تعكس المستوى الفعلي للطالب. ويقوم رئيس القسم بتكليف أعضاء من هيئة

التدريس في إطار عمل لجنة الجودة في الكلية؛ للقيام بعملية التدقيق الداخلي السابق أو اللاحق، حيث يظهر ذلك في القرار رقم: 19 لسنة 2020، بشأن تكليف لجنة الجودة بالقيام بمهام متابعة الاعتدال الأكاديمي، فتتولى اللجنة بداية الفصل الدراسي تحديد مدقق الاعتدال الداخلي السابق للمقررات التابعة للقسم. وقد لاحظت اللجنة وجود مؤشرات واضحة على تطبيق إجراءات الاعتدال فعليًّا، كما يظهر في تقرير تحليل الاعتدال من قبل لجنة الاعتدال.

- لدى البرنامج آلياتٌ رسميةٌ لتقييم فاعلية تدقيقه الداخلي من خلال مناقشات مجلس القسم، واللجان ذات العلاقة، ونظام اعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ لجنة الجودة في القسم تقوم بتحليل عملية التدقيق، وتضع خطة تحسين عند الحاجة، وآلية تنفيذ توصيات اللجنة، وأنَّ الأستاذ الذي يقوم بالاعتدال الداخلي السابق هو الذي يتولى القيام بالاعتدال اللاحق للتأكد من التزام أستاذ المقرر الخاضع للاعتدال بالقيام بالتعديلات المطلوبة التي تم تبليغه بها عن طريق قسم القانون الخاص. إلا أنه قد اتَّضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة الافتراضية – بأنه لا يتوفر أمثلة مباشرة لتغيرات أو تحسينات تمت على مقررات البرنامج، بناءً على نتائج الاعتدال أو التدقيق على ملفات المقررات؛ بسبب حداثة عمل لجان الاعتدال والجودة في البرنامج. وبناء على ما تقدم، توصي لجنة المراجعة الكلية بتقييم مدى فاعلية التدقيق الداخلي للتقييمات.

- علمت اللجنة أنه إلى الآن لا يوجد اعتدال خارجي لأسئلة الاختبارات، وقد أبدى بعض أعضاء هيئة التدريس اعتراضهم على فكرة الاعتدال الخارجي، كما صرح البعض الآخر ممن هم مكلفون بالأعمال الإدارية بأن الكلية تسعى لإبرام اتفاقيات مع جامعات أخرى؛ للقيام بعملية الاعتدال الخارجي. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي بضرورة قيام الكلية بتفعيل عمليات التدقيق الخارجي؛ لضمان ملاءمة، وعدالة التقييمات، وآلياتها، والمعايير المستخدمة فيها، وأنْ يتمَّ اختيار مدققين خارجيين على قدر من الخبرة والكفاءة الأكاديمية في الحقل القانوني التي تفيد في تطوير وتحسين فاعلية البرنامج.

المؤشر 3.4: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: *مستوف*

- برنامج الماجستير في القانون الخاص مخصصٌ بطبيعته لإعداد الطلبة للبحث العلمي، وعليه فإن التجربة الأهم التي يختبرها الطلبة الملتحقون به هي إعداد الأطروحة، باعتبار أن الأخيرة تسهم بفاعلية في تحقيق مخرجات التعلم بالمطلوبة من البرنامج، فتكسب الطلبة أساسيات البحث القانوني، والمهارات اللازمة لإعداد الأبحاث القانونية وفق منهج علمي.

- تُحَدَّدُ أدوارُ ومسئولياتُ الأطراف ذات العلاقة بشكل مفصل من خلال نظام الدراسات العليا، ولاسيما وثيقة نموذج خطة البحث المعتمدة من مجلس الجامعة كأحد ملاحق نظام الدراسات العليا، المتوفرة على الموقع الإلكتروني للكلية. كما توجد إجراءات لتعيين المشرف، وإقرار خطة الأطروحة، وتتوزع المسئولية في هذا الصدد بين لجنة الدراسات العليا في القسم، ومجلس القسم، ومجلس الكلية، ومجلس الدراسات العليا، ويشمل هذا تعيين المشرف، وإقرار خطة الأطروحة.

- في ظل انتشار جائحة كورونا، أُسْتُبدِلَتِ الحلقةُ النقاشيةُ – التي يقدم الطلبةُ من خلالها خُطَطَ أطروحاتهم – بعرضِ مشروعِ الأطروحة كتابةً إلى اثنين من المحكمين، إلا أنَّ لجنة المراجعة توصي الكلية بإعادة النظر في هذا الإجراء (إرسال مشروع الأطروحة كتابة إلى المحكمين بدلا من عرضه خلال حلقة نقاشية)، باعتبار أن التحول إلى التعلم الإلكتروني يتيح لطلبة البرنامج إجراء الحلقة النقاشية كما في الحالة الوجاهية، حيث إنَّ المناقشة هي الخطوة الفعلية الأولى لطلبة البرنامج؛ للتأسيس والدفاع عن وجهة نظرهم التي تبنوها بعد القيام بمجهود بحثي منظم.

- لدى البرنامج قواعدُ للمتابعة المنتظمة لأداء الطالب، وهي مقررة في وثيقة المسئوليات المتبادلة بين المشرفين والطلبة، في نظام الدراسات العليا، وتركز على مساعدة طلبة البرنامج خلال العمل على أطروحاتهم؛ لإتقان صياغة مشروعاتهم البحثية، ووضع المنهجية، ومناقشة النتائج، وتقديم الرسائل

العملية، ونشرها، والتأكد من استيفاء أعمال الطلبة لمعايير الانضباط الأكاديمي. إلى جانب المشرف، يوكل تفعيل هذه المسئوليات إلى لجنتي الدراسات العليا على مستوى القسم والكلية، اللتين تستقبلان استمارات من المشرف تتضمن بياناته، ومساره، وتشرح مستوى تقدم الطالب في عمله البحثي، كما تحتوي الاستمارة على تفاصيل شاملة تسمح بعملية المتابعة لمستوى الإنجاز، حيث إنها توثق رأي المشرف في عمل الطالب في كل مرحلة من مراحل العمل على الأطروحة. كما يجري قياس مستوى رضا الطلبة مباشرة من خلال اللقاءات، أو عبر الاستبانات، كما في تحليل نتائج قياس مستوى رضا طلبة الماجستير في القانون الخاص 2020–2021. وتوفر الكلية مكتبةً قانونيةً بالإضافة إلى المكتبة الرئيسة لتوفير مصادر كافية للباحثين من كتب، ودوريات عربية وأجنبية، وفي ظل انتشار جائحة كورونا وفرتِ الكليةُ موقعًا إلكترونيًّا للمكتبة الرقمية من خلال صفحة المكتبة المركزية.

- لدى البرنامج آليات متدرجة ومتعددة؛ لتقييم جهوزية الأطروحة قبل المناقشة، حيث يرسل المشرف لرئيس القسم استمارة، تفيد بصلاحية الأطروحة للمناقشة، تُرْفَعُ بعدها إلى لجنة الدراسات العليا في القسم مُرْفَقَةً بنسخة من الأطروحة؛ لتوصي الأخيرة بتشكيل لجنة للمناقشة مكونة من ثلاثة أعضاء؛ بينهم الأستاذ المشرف وعضو من أساتذة القسم من ذوي التخصص نفسه، وعضو خارجي لا تقل درجاتهم العلمية عن أستاذ مشارك بحسب نظام الدراسات العليا في الجامعة، ثم ترفع التوصية بتشكيل اللجنة إلى مجلسي القسم والكلية؛ ليتم إقرارها النهائي من قبل عميد الدراسات العليا، فترسل الأطروحة إلى أعضاء لجنة المناقشة مع استمارة تقييم؛ للتثبت من رأي اللجنة بصلاحية الرسالة للمناقشة، هذا الإجراء منصوصٌ عليه في نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين. وهناك معايير محددة في استمارة تقييم الأطروحة تتضمن آراء الباحث، ووضوح شخصيته في الأطروحة، وقيمة النتائج والتوصيات التي توصل إليها، ودفاعه العلمي عن وجهة نظره خلال المناقشة، وسلامة منهجه. وتقرر لجنة المناقشة إذا كانت الأطروحة تحتاج إلى تعديلات أو لا تحتاج، ومن ثَمَّ تمنح الطالب بعد المناقشة أحد التقديرات (A, A–, B+, B).

- لدى البرنامج آلياتٌ لمتابعة تطبيق سياسات وإجراءات الأطروحة، تضطلع بها عمادة الدراسات العليا، فتطبق منظومة العمل لبلوغ رسالة الجامعة المرتبطة بالبحث العلمي، ويتم كل ذلك بناء على الإجراءات المعمول بها لمنح الدرجة العلمية، منذ التسجيل، وإقرار خطة الأطروحة، وتعيين المشرف، ثم تعيين لجان مناقشة الرسائل العلمية بالتنسيق مع الكليات وفقًا للقواعد المنظمة لذلك، فيما يعمل مجلس القسم،

ولجنة الدراسات العليا بالقسم والكلية على متابعة الإجراءات التنفيذية لمتابعة مشروع الأطروحة؛ إذ تتضمن اختيار المشرف على الرسالة، والموافقة على موضوع الأطروحة، ومتابعة تقارير المشرف حول تقدم الطالب في كتابة أطروحته، وتشكيل لجان المناقشة والحكم على الأطروحة، واعتماد منح درجة الماجستير. ويتولى كل من مجلس قسم القانون الخاص، ولجنة الدراسات العليا بالقسم والكلية إصدار التوصيات والقرارات اللازمة؛ لتحسين سياسات العمل على الأطروحات، سواء ما تعلق منها باختيار المشرفين، أو الموافقة على موضوعات الأطروحات، ومتابعة تقارير المشرفين أثناء كتابة الأطروحات.

المؤشر 3.5: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: *مستوف*

- هناك تقييم محدد بالنسبة لمخرجات التعلم للمقررات وللبرنامج، يستوجب فحص أعمال الطلبة في مختلف مراحل الدراسة، وتتولى إدارة الكلية هذه المهمة من خلال عمل اللجان في القسم والكلية، وبالاطلاع على نماذج من الامتحانات، وأعمال الطلبة من البحوث والأطروحة، اتَّضح للجنة أن مستوى إنجازاتهم يعدُّ مناسبًا، كما تعكس البحوث قدرتهم على الإبداع والابتكار.

- نسبة الطلبة الخريجين إلى نسبة الطلبة المقبولين قليلة، ففي العام الأكاديمي 2016–2017، تخرج (5) طلبة، وتم قبول (13) طالبًا، وفي العام الأكاديمي 2017–2018، تخرج طالبٌ واحدٌ، وتم قبول (9)، وفي العام الأكاديمي 2018–2019، تخرج (5) طلبة والمقبولون (12) طالبًا، وفي العام الأكاديمي 2019–2020، تخرج (12) طالبًا، وتم قبول (17). كما يتراوح عدد المفصولين من البرنامج سنويًّا ما بين طالبٍ أو طالبيْن. وقد بلغت نسبة خريجي البرنامج (4%). كما أفاد أعضاء هيئة التدريس للجنة المراجعة – خلال المقابلات التي أجرتها خلال الزيارة الافتراضية – أنَّ السبب الرئيس لانخفاض نسبة الخريجين هو أنَّ أكثر من (90%) من طلبة البرنامج من الموظفين غير المتفرغين للدراسة فقط، وهذا يؤجل تخرجهم كما أنه متعارفٌ عليه بالنسبة للطلبة الذين يعملون، ويدرسون في نفس الوقت.

- تعدُّ الكلية أنَّ الدرجات الوظيفية التي يترقى إليها طلبة البرنامج بعد التخرج تقدم مؤشرًا على جودة مخرجات تعلم البرنامج، باعتبار أنَّها انعكاسٌ لجودة رسائل الماجستير التي ينجزها الطلبة، وجودة الآليات والإجراءات التي أوصلتهم إلى مستوى الدرجة العلمية الممنوحة، حيث لاحظت لجنة المراجعة أنَّ خريجي كلية الحقوق قد تقلدوا مناصب مهمة في مؤسسات الدولة الحكومية والخاصة، كما أنَّ أربعة من أعضاء هيئة التدريس في الكلية هم من خريجي البرنامج. ولكن الاستبانة التي وُزِّعتْ على الخريجين كانت تغطي خريجي كلية الحقوق عامة، ولذا من الصعب استنتاج أيَّ معلومات خاصة بخريجي برنامج الماجستير في القانون الخاص، ووجهات عملهم، أو معدلات توظيفهم. والوضع نفسه بالنسبة لنتيجة تحليل مستوى رضا لجنة أرباب الأعمال. وبناء عليه، توصي لجنةُ المراجعة الكليةَ بتحسين عملية تتبع خريجي قسم القانون الخاص، وتجميع، وتحليل البيانات الخاصة بهم؛ للتمكن من التحقق بشكل دقيق، وواضح من استيفاء المعايير الأكاديمية.

- تعتمد الكلية على الاستبانات للتحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية لمخرجاتها، بقياس مستوى رضا الأطراف ذات العلاقة، وبيان أوجه القصور عن طريق خطط التحسين. ويبين تقرير سوق العمل الذي نفذته الكلية في العام الأكاديمي 2020–2021، أنَّ (70%) من الخريجين في الكلية يعتقدون أن هذه البرامج تزود المجتمع البحريني بخريجين أكفاء ومؤهلين لسوق العمل، كما عبرت لجنة أرباب الأعمال والخريجين عن رضاها عن مستوى كفاءة الخريجين، ودرايتهم المتخصصة، وقدرتهم على تحليل المعطيات، وتكييف الوقائع القانونية، والمحاججة الفقهية، واستعمال مهارات البحث العلمي القانوني. كما أعرب أرباب الأعمال – خلال المقابلات الافتراضية – عن تشجيعهم بالاستمرار في طرح هذا البرنامج؛ لما يتمتع به خريجُهُ من القدرة على التعامل مع النصوص، والوقائع القانونية، وعلى المحاججة الفقهية وفق الدراسات المقارنة، كما أعربوا عن قدرة الخريجين على استعمال مهارات البحث العلمي، وإعداد الأبحاث في المجال القانوني، وأن مستوى كفايتهم يؤهلهم لمباشرة كافة الأعمال القانونية والقضائية بكفاءة.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- لدى الجامعة سياساتٌ وأنظمةٌ محدثةٌ لضمان الجودة، منها دليل ضمان الجودة، وسياسة ضمان الجودة، وسياسة وإجراءات مراجعة الجودة الداخلية. وتعدُّ هذه السياسات والأنظمة مناسبة لاحتياجات البرنامج، حيث يشمل دليل الجودة، توضيحًا لنهج الجامعة وأدوار ومسئوليات مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، واللجان ورؤساء الأقسام، والعمداء، ومكاتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكليات، بالإضافة لذلك، فإن سياسة ضمان الجودة، تشمل توضيحًا لنظام إدارة ضمان الجودة، حيث تحدد مبادئ ضمان الجودة والغرض منه، والإجراءات التي يجب أن تتبعها الكلية؛ لضمان سير أعمال ضمان الجودة، وتحسين برامجها. وقد شمل تقرير التقييم الذاتي، توضيحًا مفصلًا للتسلسل الهرمي لمراكز ومكاتب ولجان ضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، حيث يوجد على مستوى الجامعة مركز ضمان الجودة، وعلى مستوى الكلية توجد لجنة ضمان الجودة، التي تتكون من أعضاء من الهيئة الأكاديمية في كلية الحقوق، ومدير مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية، وعلى مستوى الأقسام الأكاديمية توجد لجان لضمان الجودة مسئولة عن ضمان الجودة داخل القسم بما في ذلك التحسين المستمر للبرنامج، وقد حددت المستندات الداعمة اختصاصاتِ ومهامَّ هذه اللجان. ومن واقع تواريخ المراجعة للأنظمة والسياسات، يتضح حرص الجامعة على تحديثها بشكل منتظم، كما يتم نشر سياسات وأنظمة الجودة على موقعها الإلكتروني، والموقع الإلكتروني لمركز ضمان الجودة والاعتماد بالكلية، بحيث يعلم بها جميع الجهات ذات العلاقة كاللجان، ورؤساء الأقسام،

والعميد وأعضاء هيئة التدريس. وعليه، يُوجد نظام لإدارة ضمان الجودة يُطَبَّقُ بشكل منظم على البرنامج، من خلال المكاتب واللجان ذات العلاقة على مستوى الجامعة، والكلية، والأقسام الأكاديمية، وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن هذه السياسات والأنظمة التي تعدُّ مناسبة، وتلبي احتياجات البرنامج من حيث ضمان الجودة.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، أنَّ مكتب ضمان الجودة بالكلية يقومُ باتباع وتطبيق آليات معينة؛ لضمان تنفيذ سياسات وإجراءات ضمان الجودة على مستوى الكلية والأقسام الأكاديمية، حيث يجتمع مدير مكتب ضمان الجودة بالكلية مع رؤساء لجان الجودة بالأقسام بشكل دوري، ويتم بحث سبل التطوير من خلال مراجعة توصيات اللجان الاستشارية، المتمثلة في لجنة أرباب الأعمال والخريجين، واللجنة الاستشارية الطلابية، ولجان الجودة في الأقسام؛ لضمان تنفيذ ممارسات ضمان الجودة وفقًا للخطة التشغيلية، وتلبية متطلبات تقييم البرامج والمقررات، وإجراء التقييم الذاتي والتحسين. وتتبع لجان الجودة بالأقسام خطة تشغيلية؛ لضمان التطبيق المتسق لممارسات ضمان الجودة، وتحتوي هذه الخطة على توضيح لمهام اللجان المختلفة على مدار العام الأكاديمي، مثل مراجعة مخرجات البرنامج، وأهدافه التعليمية، وملفات المقررات. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن الآليات المتبعة لضمان تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بضمان الجودة على مستوى الكلية والأقسام الأكاديمية، حيث اتضح أنَّ إدارة ضمان الجودة، وآليات التنفيذ الموضحة تتمُّ من خلال لجان متخصصة على مستوى الجامعة، والكلية، والأقسام.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى عقد ورش عمل لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية بالكلية؛ بهدف تحقيق التوعية لديهم في ضمان الجودة، ودور كل منهم بهذا الخصوص. وقد تأكدت لجنة المراجعة – من المقابلات الافتراضية – أنه يوجد لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين فهمٌ واضحٌ لضمان الجودة، ومعرفة بأدوارهم في ضمان فاعليتها، وذلك من خلال اللجان التي يعملون فيها في الكلية، كلجنة الجودة في قسم القانون الخاص، ولجنة الجودة على مستوى الكلية، ولجنة المناهج في قسم القانون الخاص، ولجنة الاعتدال بقسم القانون الخاص، ولجنة الدراسات العليا بالكلية وغيرها.

- تتولى لجنة الجودة في قسم القانون الخاص، اتباع خطة تشغيلية؛ لضمان التطبيق المتسق لممارسات ضمان الجودة، وتتضمن الخطة التشغيلية، تخطيطًا شاملًا لمهام اللجان على مدار العام الأكاديمي. كما أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه يتم تقييم نظام إدارة ضمان الجودة في الكلية من خلال المراجعة

الداخلية، بناءً على خطة معدة من اللجنة التنفيذية لضمان الجودة، وبالتنسيق بين مكتب ضمان الجودة، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ويقوم القسم والكلية بإعداد خطة التحسين، وفقًا لتوصيات لجنة المراجعة، كما تأكدت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – من صحة الإجراءات المتبعة بهذا الخصوص، ومن حرص جميع الأطراف على ضمان جودة تقديم البرنامج. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن متابعة نظام إدارة ضمان الجودة، وتقييمه، وتحسينه.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: *مستوف*

- لدى الكلية هيكل تنظيمي مناسب لإدارة البرنامج؛ يتمثل في وجود عميد، ورؤساء أقسام، ولجان، ومنسقين للدراسات العليا، وذلك وفقًا لنظام الدراسات العليا، وقرار تشكيل لجنة الدراسات العليا. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ منسق الدراسات العليا بالكلية يرتبط مباشرة بعميد الكلية، ويمثلُ حلقة الوصل بين الكلية وعمادة الدراسات العليا، كما يمثل الكلية في مجلس الدراسات العليا الذي يتكون من منسقي الدراسات العليا في كليات الجامعة، ويترأس منسق الدراسات العليا بالكلية لجنة الدراسات العليا التي تضم في عضويتها منسقي الدراسات العليا في الأقسام الأكاديمية، وذلك وفقًا لنظام الدراسة والامتحانات، ونظام الدراسات العليا. ويتضح من ذلك وجود لجنة للدراسات العليا على مستوى الكلية، ووجود لجان للدراسات العليا على مستوى الأقسام الأكاديمية بها. وكل ذلك يتم متابعته من قِبَلِ منسق الدراسات العليا في الكلية، ومع تعدد برامج الدراسات العليا يكون من الصعب أن يتولى مهامَّ كل هذه البرامج منسقٌ واحدٌ. ولذا، توصي لجنة المراجعة الكلية باستحداث منصب منسق لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، بحيث يوجد منسق لكل برنامج دراسات عليا بدلاً من وجود منسق واحد لجميع برامج الدراسات العليا التي تُطْرَحُ في القسم.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ إدارة برنامج الماجستير في القانون الخاص تتمُّ على أساس عدم الانفراد في اتخاذ القرار، وتحقيق المشاركة من خلال التواصل الفاعل لاتخاذ القرارات، حيث حدد نظام الدراسات العليا في الجامعة، مسئولية كل جهة فيما يتعلق ببرامج الدراسات العليا، ومنها برنامج الماجستير في القانون الخاص، وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي، عرضًا مفصَّلًا لآلية التواصل وفقًا

للأنظمة، والقرارات ذات الصلة، مثل قرار تشكيل وتحديد اختصاصات لجنة الدراسات العليا في قسم القانون الخاص، ونظام طرح البرامج الأكاديمية، ومحاضر لجنة الدراسات العليا، وقرار تشكيل لجنة تطوير برامج الدراسات العليا، وقرار تشكيل لجنة المناهج بقسم القانون الخاص. ويتضح من هذه الأنظمة، والقرارات، والمحاضر وجود تواصل فاعل تمهيدًا؛ لصنع القرار في إدارة البرنامج، فقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى اتباع مبدأ التدرج في صنع القرار؛ إذ يمر القرار بعدة قنوات قبل صناعته، حيث تنظر لجنة الدراسات العليا على مستوى القسم في الأمور التي تدخل ضمن نطاق مهامها واختصاصها، ثمَّ تعرض ما انتهت إليه على مجلس قسم القانون الخاص، ويقوم رئيس قسم القانون الخاص برفع ما انتهى إليه مجلس القسم إلى مجلس الكلية، ومن ثمَّ يرفع القرار إلى عمادة الدراسات العليا.

- حدد نظام الدراسات العليا، اختصاص كل لجنة فيما يتعلق ببرامج الدراسات العليا، وكيفية تشكيلها. وعليه، فإن لجنة الدراسات العليا على مستوى الكلية تم تحديد عملها، وكذلك لجنة الدراسات العليا على مستوى القسم، ومنسق الدراسات العليا، بالإضافة إلى اختصاصات رئيس القسم، ومجلس القسم، ومجلس الكلية، وعميد الكلية المحددة بموجب أنظمة الجامعة. وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي، توضيحًا لاختصاصات منسق الدراسات العليا، ولجنة الدراسات العليا على مستوى القسم، وعلى مستوى الكلية، التي تولَّى نظام الدراسات العليا تحديدها. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن وضوح اختصاصات الوظائف الإدارية واللجان.

- أشار تقرير التقييم الذاتي إلى العلاقة بين الإدارات المختلفة المسئولة عن إدارة البرنامج، وآلية التكامل والتعامل فيما بينهم في المسئولية المشتركة بما يحافظ على المعايير الأكاديمية للبرنامج، ويتم ذلك من خلال الدور الذي تضطلع به كل جهة أو لجنة فيما يتعلق بإدارة البرنامج، حيث يوجد العديد من الجهات الإدارية، واللجان المحددة اختصاصاتُها بموجب نظام الدراسات العليا، وتتمثل في لجنة الدراسات العليا على مستوى الكلية، ولجنة الدراسات العليا على مستوى القسم، ومجلس قسم القانون الخاص، ومجلس الكلية، ورئيس قسم القانون الخاص، وعميد الكلية، ومنسق الدراسات العليا فيها الذي يرأس لجنتها، علاوة على التنسيق مع عمادة الدراسات العليا من خلال عميد الكلية، ومنسق الدراسات العليا الذي يعدُّ عضوًا في مجلس الدراسات العليا الذي يرأسه عميد الدراسات العليا. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ قيادة القسم تقع على عاتق رئيس القسم الذي يقوم بإدارة قسم القانون الخاص،

كما أنَّ هناك منسقًا واحدًا للدراسات العليا، ولجان على مستوى القسم، والكلية، والجامعة كما ذُكِرَ سابقًا.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- وفقًا لأنظمة الجامعة، وتحديدًا نظام طرح البرامج، والمقررات الأكاديمية وتطويرها، وسياسة ضمان الجودة، ودليل الجودة، فإنه توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي للبرنامج، وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أن إدارة البرنامج تقوم بإعداد تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، من خلال جمع بيانات في كل فصل دراسي حول نتائج تقييم البرنامج والمقررات، ويتم تقييم وتوثيق إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وبالتالي قياس تحقق مخرجات التعلم المطلوبة من البرنامج، علاوة على ذلك يتمُّ تقييم تحقيق الأهداف التعليمية للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج عن طريق التقييم غير المباشر من خلال الاستبانات التي تستهدف الخريجين، والطلبة، وأرباب الأعمال. كما يتمُّ التقييم من خلال استبانة تقييم المقررات الدراسية في نهاية كل فصل دراسي من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد في الكلية، ويتم نشر نتائجها لأعضاء هيئة التدريس وإدارة البرنامج، بالإضافة إلى ذلك، يتم التقييم من خلال الاجتماع مع اللجان الاستشارية كاللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال، التي تخرج بتوصيات للتحسين يتم توثيقها في المحضر بعد المناقشة والدراسة.

- يترتبُ على عملية التقييم السنوي الداخلي للبرنامج، ونتائج تحليل الاستبانات، ومحاضر الاجتماعات الخروجُ بتوصياتٍ للتحسين على مستوى البرنامج، والمقررات الدراسية. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود آليات لمتابعة تنفيذ التوصيات الناتجة عن التقييم السنوي المتعلقة بالتحسين على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية، من خلال اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، واللجنة الأكاديمية الاستشارية في الكلية، واللجان في الأقسام، ومجالس الأقسام، وذلك وفقًا للخطة التشغيلية. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن إجراءات التقييم السنوي الداخلي الملائمة التي تخلص إلى تقرير

يشمل توصيات للتحسين على مستوى البرنامج، والمقررات الدراسية، وكذلك عن وجود آليات لمتابعة التنفيذ.

- وفقًا للأنظمة المتمثلة في نظام طرح البرامج والمقررات الأكاديمية وتطويرها، وسياسة ضمان الجودة، ودليل الجودة، وما تضمنه تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ لدى البرنامج سياسة شاملة للمراجعة الدورية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ سياسة المراجعة الدورية للبرامج، لم تحدد المدة الزمنية المطلوبة لإجرائها؛ والأمر متروكٌ للأقسام لتحدد هذه المدة التي قد تكون كل أربع سنوات، أو كل خمس سنوات، أو عند تخرج أول دفعة في البرنامج في حال كان مطروحًا لأول مرة. لذا، فإنَّ لجنة المراجعة توصي الكلية بأنَّ يتم تحديد الفترة الزمنية لإجراء المراجعة الدورية، وتوثيق ذلك نظرًا لأهميتها، بحيث تتم بصورة منتظمة للبرنامج. كما تقترح لجنة المراجعة أنْ يتم التواصل بصورة رسمية مع أكاديميين من خارج الجامعة، ومتخصصين في القانون الخاص؛ للمشاركة في المراجعة الدورية للبرنامج؛ وللاستفادة من تجارب وخبرات المؤسسات الأخرى، وإعلامهم بالمهام الموكلة إليهم بصورة رسمية.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- تعتمد الجامعة والكلية سياسة المقايسة المرجعية بالتوافق مع دليل الجودة، وسياسة ضمان الجودة، ونظام طرح البرامج الأكاديمية، ومن خلالها يتمُّ تدقيق مدى تطابق المعايير الأكاديمية للبرنامج مع البرامج الأخرى المماثلة في مملكة البحرين، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، ومن ذلك إجراء مقايسة مرجعية مع معايير جمعية المحامين الأمريكية بخصوص أهداف ومخرجات البرنامج في كلية الحقوق، وإجراء المقايسة المرجعية على المستوى المحلي، والإقليمي.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ نتائج المقايسة المرجعية يتمُّ استخدامها لاتخاذ القرارات في العديد من الجوانب، مثل هيكل المناهج والمحتويات والمقررات، حيث يقوم مكتب ضمان الجودة برفع تقرير

إلى عميد الكلية يتضمن نتائج المقايسة المرجعية؛ ليقوم بدوره بتحويلها إلى اللجان ذات العلاقة التي تتولى دراستها، والأخذ بها في تطوير البرنامج، وذلك وفقًا للمستند الداعم الذي اطلعت علية اللجنة. وقد تبيَّن للجنة المراجعة – من خلال المقابلات الافتراضية – أنَّ المقايسات المرجعية التي أجريت قد تمتْ من خلال مقايسات غير رسمية من خلال الرجوع إلى البيانات المدونة على المواقع الإلكترونية لتلك الجامعات، ولم تكن شاملة لكل الجوانب المطلوبة؛ لعدم توفر البيانات على المواقع الإلكترونية لبعض الجامعات. ولذا، فإن لجنة المراجعة توصي الكلية بإجراء مقايسات مرجعية لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، بحيث تكون أكثر شمولا عن طريق التواصل المباشر مع جامعات إقليمية ودولية مماثلة؛ لتجنب الاستناد إلى بيانات قديمة غير محدثة على تلك المواقع، ولضمان دقة وشمولية المقايسات التي تتم.

- تعتمد الكلية نظام طرح الاستبانات بشكل دوري للاستفادة من آراء الأطراف ذات العلاقة في تطوير البرنامج، وذلك من خلال مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث يجري استبانات للخريجين، وأرباب الأعمال، وطلبة الدراسات العليا، وأعضاء الهيئة الأكاديمية؛ لقياس معدل الرضا، وجمع الآراء التي تهدف للتحسين. ويتم تحليل نتائج الاستبانات التي تجريها الكلية سواء تلك المتعلقة بالخريجين، والطلبة، وأرباب الأعمال، وأعضاء الهيئة الأكاديمية، من خلال المعايير الأكاديمية اللازمة لتطوير البرنامج؛ لكي يتم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطويره، من خلال التقرير الذي يحيله العميد إلى لجنة الإستراتيجية والأداء التي تتولى تحليل الملاحظات الواردة فيه، واتخاذ التوصيات المناسبة التي تحيلها إلى اللجان المختصة؛ لاتخاذ ما يلزم، وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي، العديد من التحليلات لنتائج الاستبانات التي تم إجراؤها، والتي تركز على قياس مدى الاستفادة، والخبرات التي اكتسبها الطالب من دراسته في البرنامج، ومرافق الكلية، وتوافر مصادر التعلم، والرضا عن المناهج الدراسية، وطرائق التدريس، والرضا عن الإجراءات المتبعة في القبول والتسجيل، والإرشاد الأكاديمي، بالإضافة إلى استطلاع الآراء حول مستوى الرضا عن المخرجات التعليمية للبرنامج، والمهارات المكتسبة منه، كالقدرة على الصياغة القانونية، والنقاش، وإبداء الرأي والتحليل، والقدرة على كتابة البحوث، والمذكرات، والعقود، وتكييف الوقائع، وحل المشكلات. (انظر الفقرة: 3.6).
- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود آليات لتنفيذ التحسينات، وإبلاغ نتائجها إلى الأطراف ذات العلاقة، حيث يتم استخدام نتائج تحليل المقايسات المرجعية، والاستبانات لتطوير خطة عمل لتحسين البرنامج

من مختلف الجوانب النظرية والعملية، من خلال مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية، ويحال التقرير إلى عميد الكلية، والذي يقوم بدوره بإحالته إلى لجنة الإستراتيجية والأداء، وتقوم هذه الأخيرة بتحليل الملاحظات، ومن ثَمَّ توصي باتخاذ ما يلزم للتنفيذ؛ بهدف التحسين من خلال اللجان ذات العلاقة في الكلية، ويقوم مكتب ضمان الجودة بمتابعة التقدم المحرز في عملية التحسين وفقًا للخطة التشغيلية، وبعد تمام التنفيذ يقوم مكتب ضمان الجودة بإبلاغ الجهات المختلفة بما تم تنفيذه في اجتماعات رسمية. وقد علمت لجنة المراجعة – من المقابلات الافتراضية – أنَّ الأطراف ذات العلاقة يتم تبليغها بالنتائج المتعلقة بالتحسين الذي يتم بناء على توصياتها، وذلك خلال الاجتماعات التي تنعقد معهم، وأنها راضية عن ذلك.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: *مستوف*

- لدى كلية الحقوق لجنتان استشاريتان، وهما: اللجنة الاستشارية من أرباب الأعمال والخريجين، ويرأسها مدير مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية، وتضم خبراء قانونيين من القطاع الحكومي، والقطاع الخاص مثل نائب رئيس هيئة المستشارين القانونيين في مجلس الشورى، والمستشار القانوني للأمانة العامة لمجلس النواب، ورئيس نيابة ومحامين ومدير الشؤون القانونية والتدريب في المؤسسة القانونية لحقوق الإنسان، ورئيس قسم البحوث في المحكمة الدستورية، بالإضافة إلى أعضاء من خريجي الكلية في البرامج المختلفة؛ يعملون في قطاعات قانونية مختلفة كهيئة التشريع والرأي القانوني، وبنك البحرين والكويت ووزارة الداخلية، بحيث تمثل هذه اللجنة سوق العمل القانوني، وتختص بإبداء النصح والمشورة فيما يتعلق بتطوير برامج الكلية، والنظر في مدى ملاءمة برامج الكلية لسوق العمل، واقتراح ما تراه مناسبًا؛ من أجل ضمان كفاءة الخريجين، وتحسين مخرجات التعلم، وقياس مستوى رضا الأطراف المجتمعية ذات العلاقة عن الخدمات التي تقدمها كلية الحقوق للمجتمع. أما اللجنة الثانية فهي اللجنة الاستشارية من الطلبة المسجلين حاليًا في البرنامج، بحيث تمثل الطلبة، ويرأسها

مدير مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية، وتختص بتقديم الاقتراحات لتطوير البرامج، واقتراح مقررات دراسية جديدة، وتمثيل الطلبة في كل ما يتعلق بشؤون الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومناقشة الأسباب المؤدية إلى رسوب أو تعثر الطلبة، وسبل معالجتها، واقتراح المتطلبات السابقة بخصوص المقررات المطروحة في الخطة الدراسية. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن وجود هذه اللجان الاستشارية التي تضم خبراء قانونيين، وأرباب أعمال، وخريجين، وطلبة، وتعمل ضمن اختصاصات محددة بموجب قررات تشكيلها، ودليل مهام ومسئوليات اللجان الملحق بدليل الجودة. ويتم تنظيم اجتماعات لها؛ لمناقشة كافة جوانب البرنامج.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية يتولى تنظيم اجتماعات اللجان الاستشارية؛ بهدف مزاولة اختصاصاتها التي تتركز على مراجعة كل جانب من جوانب برنامج الماجستير في القانون الخاص؛ من أجل التحسين المستمر، ويتم تبليغ الأعضاء بالغرض من الاجتماع مسبقًا، مع إمدادهم بأية وثائق ضرورية للاجتماع كشروط القبول في البرنامج والمناهج الدراسية؛ ليتسنى لهم مراجعتها قبل الاجتماع، وتجهيز آرائهم واقتراحاتهم خاصةً، وبعد عقد الاجتماع يقوم مدير مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي برفع المحضر متضمنًا توصيات اللجنة إلى عميد الكلية، ليقوم برفعها للجنة الإستراتيجية والأداء. لاتخاذ ما يلزم من إجراءات وقرارات؛ بهدف التحسين، وذلك من خلال مجلس قسم القانون الخاص، واللجان المختلفة في الكلية. وتقدر لجنة المراجعة الآلية المتبعة في الاستفادة من التغذية الراجعة من اللجان الاستشارية في اتخاذ الإجراءات اللازمة وصنع القرار.

- يصدر مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كلية الحقوق تقريرًا سنويًّا عن دراسة سوق العمل، يتضمن تحليلا لخصائص البرنامج، ومدى توافقه مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، كما يتضمن تحليلاً للعديد من الاستبانات التي من خلالها يتمُّ قياس مستوى رضا العديد من الجهات عن برنامج الماجستير في القانون الخاص، حيث يتضمن نتائج تحليل مستوى رضا طلبة البرنامج، ونتائج تحليل مستوى رضا خريجين الدراسات العليا، ونتائج تحليل مستوى رضا لجنة أرباب الأعمال والخريجين، ويستفاد من هذه النتائج في توضيح مساهمة، ومشاركة خريجي البرنامج في تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل، وذلك من خلال تفاعلهم في أعمال الندوات، والمؤتمرات، وورش العمل القانونية، والدورات التدريبية والوظائف التي شغلوها، حيث ورد في تقرير دراسة سوق العمل للعام الأكاديمي (2020-

2021)، أنَّ (83%) من خريجي البرنامج شغلوا وظائف؛ الأمر الذي يدلل على تلبية البرنامج لاحتياجات سوق العمل والاحتياجات الوطنية والمجتمعية. علاوةً على ما تقدم يقوم مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بدراسة التصريحات الصادرة عن الجهات الحكومية ذات العلاقة بالبرنامج، كوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، والمجلس الأعلى للقضاء، ودراسة التقارير الإحصائية ذات العلاقة التي تصدر عن وزارة العمل، والتي من خلالها تتمكن إدارة البرنامج من استشراف احتياجات سوق العمل والاحتياجات الوطنية والمجتمعية؛ للتأكد من أنَّ البرنامج مناسب، ويواكب العصر.

- يتم استخدام نتائج تحليل احتياجات سوق العمل في التقييم الذاتي للبرنامج، وخطة التحسينات التي يتم مناقشتها في مجلس القسم، كما يتم متابعة مستوى الإنجاز لخطط التحسين من قبل مكتب ضمان الجودة. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أن تقرير دراسة سوق العمل للعام الأكاديمي (2020-2021)، انتهى إلى أنَّ سوق العمل ما زال بحاجة إلى خريجين في تخصص القانون؛ لأهميته على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، على اعتبار أن السوق المحلي يشهد زيادة في عدد الاستثمارات، والمشروعات، ومبادرات التنمية، وهذا من شأنه خلق فرص عمل جديدة في مجالات القانون المالي، والتجاري، والوسائل البديلة لحل النزاعات كالتحكيم. وتدخل هذه المجالات ضمن القانون الخاص الذي يهتم بدراسة هذه الفروع، وقد تمَّ رفع التقرير المذكور إلى عميد الكلية، والأقسام الأكاديمية، كما يتم إدراجه ضمن الموضوعات التي تطرح على اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، وتمت مناقشته في اجتماع قسم القانون الخاص، الذي أوصى بعرض النتائج والتوصيات على اللجان المختصة بالكلية. وهذا يدل على وجود متابعة للآليات المطبقة والدراسات التي يتم الرجوع إليها؛ بهدف مراجعتها والوقوف على ما انتهت إليه من نتائج وتوصيات؛ الأمر الذي يقود إلى التحسين. وتبدي لجنة المراجعة رضاها عن الآليات المطبقة بهذا الخصوص، وعن المتابعة والمراجعة لها من خلال عرض نتائج وتوصيات تقرير سوق العمل على الجهات الإدارية واللجان والأطراف ذات العلاقة؛ للوقوف على التوصيات والعمل على تنفيذها. وقد وجدت لجنة المراجعة أنَّ الدراسات التي أجريت تتعلق بكل البرامج الأكاديمية في الكلية مجتمعة، لذلك توصي لجنة المراجعة الكلية بإجراء دراسات رسمية منفصلة خاصة ببرنامج الماجستير في القانون الخاص؛ لدراسة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية، واستشراف المستقبل لضمان مواكبة البرنامج للعصر، وللاحتياجات اللازمة لسوق العمل والمجتمع.

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيِّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُتَوافرةِ أثناء الزيارة الافتراضية، *ووفقا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج الماجستير في القانون الخاص المطروح بكلية الحقوق، والمقدم في جامعة البحرين حكم جدير بالثقة.

وبناءً على استنتاجات اللجنةِ بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، *مع التقدير*، ما يلي:

1. تفعيل طرائق التدريس الإلكتروني، من خلال استخدام الصفوف الافتراضية عبر منصات التعلم عن بعد، والتي أصبحت معتمدة بشكل واسع كوسيلة لاستدامة التعليم والتعلم في ظل انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19).
2. الأنشطة التدريبية التي تنظمها الكلية لطلبة البرنامج؛ كونها تساعدهم على اكتساب مهارة الدمج بين الجانبين النظري والتطبيقي، ومهارات التعلم المستقل.
3. فرص التنمية المهنية المتاحة لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس.
4. إجراءات السلامة الإلكترونية المتبعة من قبل الجامعة.
5. الآلية المتبعة في الاستفادة من التغذية الراجعة من اللجان الاستشارية في اتخاذ الإجراءات اللازمة وصنع القرار.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ أنَّه يجبُ على جامعة البحرين:

1. إجراء مقايسات مرجعية لمخرجات التعلم لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، بحيث تكون أكثر شمولاً من خلال التواصل المباشر مع جامعات إقليمية ودولية مناظرة؛ لتجنب الاستناد إلى بيانات قديمة غير محدثة على مواقع بعض الجامعات؛ لضمان دقة وشمولية المقايسات التي تتم، والتمييز

بين المخرجات التعليمية المستهدفة لبرنامجي الماجستير في القانون الخاص، والماجستير في القانون العام.

2. التأكد من ربط كافة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات في البرنامج مع مخرجات تعلُّمه المطلوبة؛ للتمكن من الحكم على توافقها.
3. مراجعة سياسة القبول بشكل منتظم، وتعديلها مع الأخذ في الاعتبار التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، وعمل مقايسات مرجعية مع كليات متميزة إقليميًّا ودوليًّا لديها برامج ماجستير في القانون الخاص.
4. إعادة النظر في العبء الإداري والتدريسي للأساتذة، والحد الأعلى المُكلَّفون به للإشراف على الأطروحات.
5. العمل على الاشتراك في قواعد البيانات الدولية الإلكترونية المتخصصة في الحقل القانوني مثل: Westlaw و Lexisnexis؛ لأهميتها المرجعية لطلبة الماجستير، واعضاء هيئة التدريس.
6. إعادة النظر في محتوى التقييمات الامتحانية، وتشجيع الطلبة على التعامل مع أسئلة جدلية تناقش الأفكار والنظريات المؤسسة والمُعَلِّلَة للقواعد القانونية دون الاكتفاء بتطبيق النصوص؛ لفتح مساحات التفكر لديهم، بحيث لا يعتمد تقييمها على قياس منسوب المعرفة بقدر ما يعتمد على قياس قدرة الطالب على المقاربة بين الأفكار.
7. تنفيذ جميع العمليات المتعلقة بمتابعة عملية التقييم، وتحسينها، وتوثيقها.
8. توسيع نطاق تطبيق إجراءات كشف الانتحال؛ لتشمل كافة الأعمال التحريرية، وليس فقط الأطروحات العلمية.
9. تقييم مدى فاعلية التدقيق الداخلي للتقييمات.
10. تفعيل عمليات التدقيق الخارجي؛ لضمان ملاءمة وعدالة التقييمات، وآلياتها والمعايير المستخدمة فيها، وأنْ يتمَّ اختيار مدققين خارجيين على قدر من الخبرة والكفاءة الأكاديمية في الحقل القانوني التي تفيد في تطوير، وتحسين فاعلية البرنامج.

11. إعادة النظر في هذا الإجراء (إرسال مشروع الأطروحة كتابة إلى المحكمين بدلا من عرضه خلال حلقة نقاشية)، باعتبار أن التحول إلى التعليم الإلكتروني يتيح لطلبة البرنامج إجراء الحلقة النقاشية كما في الحالة الوجاهية.
12. تحسين عملية تتبع خريجي قسم القانون الخاص، وتجميع، وتحليل البيانات الخاصة بهم؛ للتمكن من التحقق بشكل دقيق، وواضح من استيفاء المعايير الأكاديمية.
13. استحداث منصب منسق لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، بحيث يوجد منسق لكل برنامج دراسات عليا بدلًا من وجود منسق واحد لجميع برامج الدراسات العليا التي تُطْرَحُ في القسم.
14. تحديد الفترة الزمنية لإجراء المراجعة الدورية، وتوثيق ذلك؛ نظرًا لأهميتها بحيث تتم بصورة منتظمة للبرنامج.
15. إجراء دراسات رسمية منفصلة خاصة ببرنامج الماجستير في القانون الخاص؛ لدراسة احتياجات سوق العمل والاحتياجات الوطنية والمجتمعية، واستشراف المستقبل؛ لضمان مواكبة البرنامج للعصر، والاحتياجات اللازمة لسوق العمل والمجتمع.